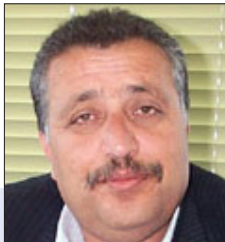


"مسيرة التغيير بدأت رحلتها عربيا.. وإرادة وخيارات الشعوب فوق أي اعتبار"

رئاسة التشريعي تشيد بالشعب التونسي المقدام وتحذر من الالتفاف على انتفاضه المباركة



د. خريشة: الديمقراطية والتعددية واحترام صندوق الاقتراع المدخل الوحيد لحل أزماتنا العربية



د. بحر: احترام إرادة وكرامة المواطن الخطوة الأولى لإرساء الأمن والاستقرار والنهضة في المجتمعات العربية



د. دويك: الشعب التونسي دافع عن حريته وكرامته وعقيدته وما حدث إنجاز تاريخي للمنطقة العربية

أشادت رئاسة المجلس التشريعي بانتفاضة الشعب التونسي الشقيق، داعية الأنظمة العربية إلى الاعتاز وفتح بوابات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأكدت رئاسة التشريعي في حوارات منفصلة مع "البرلمان" على أن ما جرى تونسيا يشكل إنجازا تاريخيا للمنطقة العربية، محذرة من محاولات الالتفاف على الانتفاضة التونسية المباركة.

الأنظمة.. دعوة للتصحيح

ودعا دويك الأنظمة العربية لتصحيح الأمر في بلادها بحيث يبدأ التصحيح من رأس الهرم، مؤكدا أن الأنظمة الدكتاتورية المتسلطة تحاول تحويل الجمهوريات إلى ملكيات وتضرب بعرض الحائط مطالب الجماهير ومصالح الشعب.

وأضاف: "لاشك أن الله قد دافع عن أهلنا في غزة فيما جرى بتونس، وذلك إن الحسابات الأمريكية والإسرائيلية الآن تبدلت، حسابات ما قبل الثورة في تونس، وحسابات ما بعد الثورة، لأنهم يخشون على الأنظمة الممائلة لهم في المنطقة".

احترام إرادة التونسيين

بدوره أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس بالهبة الجماهيرية التونسية في إطار مسيرتها المشروعة نحو تحقيق الحرية والكرامة والاستقلال، مؤكداً على احترام

إنجاز تاريخي

فقد أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس أن الشعب التونسي دافع عن حريته وكرامته وعقيدته، متمنيا أن يتمكن هذا الشعب الشقيق من تحقيق إنجاز تاريخي في منطقتنا العربية هي في أمس الحاجة إليه.

وتابع: "لاشك أن ما جرى في تونس هو شرارة عبرت عن حقيقة المرض التي تعاني منه الشعوب العربية في منطقتنا العربية".

وأشار دويك إلى أن تطور الأحداث في أرض تونس العروبة والإسلام تعطي تونس ليس فقط نموذجاً في ثورة الجماهير على الظلم والاستكبار والطغيان، بل نموذجاً في كيف وصول هذه الجماهير المسحوقة إلى سدة الحكم، مشدداً على أنه لا يجوز بحال أن يقبل الشعب التونسي أي صورة من صور الالتفاف على ثورته الشعبية المباركة.

سوف تستمر لتطال كثير من الرؤوس، متابعا: "رأينا في الأيام الماضية حالة الخوف والهلع التي يعيشها هؤلاء الزعماء، واعتقد أن هذه الخطوة تشكل بداية التغيير وسيأتي الوقت قريبا الذي تحطم فيه هذه الأصنام التي صنعناها وصنعها الغرب لنا".

فك ارتباط مع الغرب

وأضاف أن المطلوب من الأنظمة العربية أن تفك ارتباطها بالغرب والاحتلال الإسرائيلي والأمريكي، لأن الغرب سيكون أول من يتخلى عن هذه القيادات والزعامات لحظة الحسم والمواجهة.

وشدد خريشة على ضرورة وجود ديمقراطية حقيقية وتعددية سياسية لا أن يكون الحكم بيد شخص واحد أو حزب متفرد بالحكم، مشيرا إلى ضرورة احترام صندوق الاقتراع أيا كانت النتائج التي يحملها كمدخل وحيد لحل أزماتنا العربية.

التي قد تحاول تفريغ الانتفاضة التونسية الأبية من مضامينها السياسية والإنسانية النبيلة.

وشدد بحر على أن احترام إدارة وكرامة وكيان المواطن العربي يشكل الخطوة الأولى على طريق تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمعات العربية والمدخل الأساسي نحو إرساء دعائم النهضة. ومواجهة التحديات في مختلف المجالات.

بداية التغيير

من جهته تمنى د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس أن ينعكس ما جرى في تونس على قيادات وزعامات المنطقة التي تعمل ضد شعوبها وتهمها مصالحها ومصالح أزلامها التي عاثت في الأرض فسادا وإفسادا، مؤكدا أن قسما من هؤلاء الزعماء بدأ يتعظ مما حصل في تونس.

وعبر خريشة عن اعتقاده بأن هذه الظواهر

إرادة الشعب التونسي الشقيق وخياراته في وجه الظلم والقمع والاستبداد.

ودعا بحر الأنظمة العربية إلى الاحتكام للنهج الديمقراطي والآليات الدستورية في التعاطي مع شعوبها ونبذ الارتهاق للأجندة الخارجية وربط المصير بالقوى الكبرى. مؤكداً أن التجربة التونسية الراهنة يجب أن تشكل مثلاً وعبرة لكافة الأنظمة العربية وحافزاً أساسياً نحو فتح بوابات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحقيقي بعيداً عن لغة الظلم والقهر والعريضة التي تسم سلوك بعض الأنظمة تجاه شعوبها.

إشادة بوعي التونسيين

وحذر بحر من أي محاولة للالتفاف على المنجزات التي حققها الشعب التونسي الشقيق بدمائه الزكية. مشيراً إلى أن وعي التونسيين من شأنه أن يضع القاطرة التونسية في مسارها الصحيح ويقطع الطريق على الأيدي العابثة

خلال حفل وضع حجر الأساس لإعادة إعمار غزة

هنية: نحاول تجاوز المعوقات السياسية والمشروع

سيعيد الأمن النفسي والاجتماعي لشعبنا

د. بحر: بدء إعادة الإعمار انتصار لشعبنا وقضينا

ومقاومتنا ومشروعنا الإسلامي الكبير

الفلسطيني، مخاطبا كل المتآمرين على شعبنا: «ستوفي أبناء شعبنا حقوقهم ولن نتخلى عنهم وسنعيد غزة بأبهى صورها بإذن الله».

من جهته أوضح رئيس الوزراء إسماعيل هنية أن الحكومة تجري محاولات جادة للقفز عن كافة المعوقات السياسية بخصوص الإعمار، مؤكداً أن وزارة الأشغال والإسكان وجهات الاختصاص قامت بإعداد خطط تنفيذية للبناء بالشراكة مع المؤسسات والهيئات والنقابات حتى يتشارك الجميع في بناء الوطن.

وأكد هنية أن المشروع سيشكل انطلاقة واحدة ستعيد الأمن النفسي والاجتماعي لأصحاب البيوت المدمرة وكل الشعب الفلسطيني، لافتاً إلى أن الحكومة قدمت بعد انتهاء الحرب مبلغ ٥٠ مليون دولار كمساعدة عاجلة لأصحاب البيوت المدمرة.



قلة الإمكانات دليل صمود شعبنا ووفاء الحكومة بالتزامها أمام شعبها». وأكد بحر على أن وضع حجر الأساس وبدء إعادة الإعمار يعد دليل عزيمة قوية وقوة فولاذية لشعبنا

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن وضع حجر الأساس لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال في قطاع غزة يعد انتصاراً لشعبنا وقضيتنا ولثوابتنا، وانتصاراً لمشروع المقاومة والمشروع الإسلامي الكبير. جاء ذلك خلال حفل أقيم في منطقة التوام شمال غزة لوضع حجر الأساس لمشروع إعادة إعمار قطاع غزة بمشاركة نواب ووزراء وقيادات فصائلية وليف من المسؤولين. وأشاد بحر بجهود الحكومة الفلسطينية في الإسراع في إنجاز ملف الإعمار رغم الحصار والمؤامرة والابتزاز السياسي لتوفير أموال الأعمار، مؤكداً استمرار المجلس

التشريعي وحكومته على عهد الشهداء والأسرى والتمسك بالحقوق الفلسطينية والثوابت الوطنية. وقال بحر «إن إعادة إعمار بيوت شعبنا المدمرة رغم

معاناة النواب المقدسين.. لا حل في الأفق..

والموقف المحلي والعربي والدولي في غيبوبة حتى النخاع (تقرير)

د. البردويل: التجربة البرلمانية منحتنا خبرة

سياسية وإعلامية عميقة أهلطنا لمواجهة الحصار والعزل السياسي (حوار)

سياسة إعادة اختطاف النواب.. «طبخة»

السلطة والاحتلال لتصفية حماس في الضفة

الغربية (تقرير)

نواب الشرعية يجتازون عتبة الـ (200) يوم.. صمود وتجذر بلا حدود

معاناة النواب المقدسيين.. لا حل في الأفق.. والموقف المحلي والعربي والدولي في غيبوبة حتى النخاع

لا تحمل مؤشرات الواقع أي حل قريب لمعاناة النواب المقدسيين المهددين بالإبعاد الذين اجتازوا عتبة الـ (200) يوم في إطار اعتصامهم المفتوح داخل مقر الصليب الأحمر الدولي بالقدس.

"البرلمان" واكبت فصول المعاناة المستمرة لنواب الشرعية الفلسطينية في ظل حالة الغيبوبة والارتكاس التي دمغت الموقف الرسمي، المحلي والعربي والدولي، عبر سطور هذا التقرير الممهور بتوقيع بعض النواب على امتداد الضفة والقطاع.

للتأكيد على أنهم متجذرون في القدس، محذرا من أن العدو الصهيوني يسعى إلى ما هو أكثر من إبعاد النواب، وهو تغيير معالم القدس الجغرافي والديموغرافي من خلال البدء بتفريغها من رموز الشرعية لتحويلها إلى يهودية خالصة. وتابع قائلا: "اليوم وقوف نواب القدس ضد قرار الإبعاد هو دفاع عن القدس بكاملها"، مطالباً بضرورة وجود حراك مقدسي ووطني فلسطيني للالتفاف حول قضية النواب المقدسيين.

ولفت النائب المصري إلى أن القدس غير موجودة في أجندة سلطة فتح في الضفة الغربية وهي غير موجودة على أجندة المفاوضات، مؤكداً على أن استهداف رموز الشرعية هو استهداف مركب من خلال سلطة فتح والاحتلال معا. وتابع: "لأجل ذلك الموقف الوطني يفرض على الجميع أن تكون قضية القدس ونوابها بعيدة عن المناكفات السياسية، والمطلوب التوحد لأجل القدس ورموز شرعيتها الذين يدافعون عن القضية المركزية للأمة وهي قضية القدس".

الصبر مفتاح الفرج

من جهته ثمن النائب د. مروان أبو راس صمود النواب في اعتصامهم الذي شهد عليه العالم، مؤكداً أن ذلك يذكرنا بمشكلة الإبعاد التي تمت إلى مرج الزهور حيث اعتصم المبعدون هناك وكان لهم الفرج والعودة، متابعا: "نحن نبشر نواب القدس بأن الفرج حليفهم في نهاية المطاف".

وعبر عن اعتقاده بأن قوات الاحتلال لن تقدم على خطوة رعناء باقتحام خيمة الاعتصام، مشيراً إلى أنه ليس هناك في الأفق ما يشير إلى قرب انفراج الأزمة، وخصوصاً في ظل إصرار النواب على عدم كسر الاعتصام إلا بعد إنهاء ملف الإبعاد بشكل كامل، مؤكداً أن الصبر هو المطلوب وهو الذي سيؤدي لنتائج جيدة في النهاية".

ونفى النائب أبو راس وجود أي جهد دولي أو عربي، برلماني وسياسي رسمي، لإنهاء ملف إبعاد نواب القدس، متابعا: "من خلال زياراتنا للبرلمانات العربية نشعر بأننا نعيش في عالم وهم يعيشون في عالم آخر".

وطالب النائب أبو راس بضرورة تحرك البرلمانيين عربياً ودولياً لدعم النواب المقدسيين، مناشداً البرلمان الدولي بطرد البرلمانيين اليهود من عضويته رداً على انتهاك حرمة نواب القدس وشرعيتهم الدستورية.

التي نشأ عليها الاحتلال لا تتراجع في هذه القرارات وهناك خشية كبيرة من الأقدام الفعلية على إبعادهم عن أرضهم. ومضى قائلاً: "دائماً نحن نتوقع من الاحتلال الأسوأ، وهذا له استحقاقات، فعلى كل المعنيين من المؤسسات الدولية والحقوقية داخليا وخارجيا مسئوليات كبرى ويجب أن يكون لهم اهتمام أكبر في قضية النواب المهددين بالإبعاد". وأكد النائب رداد أن الاهتمام الداخلي ضعيف على المستوى الرسمي، وأن سلطة فتح لا يوجد لها أي اهتمام في هذه القضية، موضحاً أن الأمر على المستوى العربي أقل سوءاً، أما على المستوى الدولي فهناك بعض الشخصيات الشريفة في العالم أبدت تعاطفاً مع قضية النواب المهددين بالإبعاد، مضيفاً: "نحن نأمل من الجميع أن يكون له موقف حازم تبني عليه آثار إيجابية لحل قضية النواب وأن يعودوا لبيوتهم ويعيشوا بين أهليهم في أقرب ممكن".

نحو جهد حقوقي وإعلامي قوي

أما النائب عماد نوفل فأكد ما أشار إليه النائب رداد من استبعاد حل قريب قائلا: "لا يلوح في الأفق أي توجه لإنهاء ملف النواب في ظل ما تقوم به سلطات الاحتلال من إجراءات في القدس من هدم وطرود وتهويد، وحتى أن ابنة النائب أحمد عطون رفضت السلطات الإسرائيلية تسجيلها في سجلات المواليد وهذا إمعان في هذا التصرف وهم ماضون في تنفيذ قرارهم".

وأكد النائب نوفل وجود تقصير كبير تجاه قضية نواب القدس، مشيراً إلى وجود تعاطف مع الموضوع من خلال بعض التصريحات الضعيفة في الماضي، إلا أنها انتهت الآن ولم نعد نجد من يهتم ويتابع تلك القضية، ولا يوجد من يقول كلمة للعالم في ظل مواقف عربية وإسلامية ضعيفة جداً ولا تعاطى مع الموضوع بحجمه الحقيقي.

وطالب النائب نوفل بضرورة تشكيل لجنة حقوقية فلسطينية وعربية لطرح قضية النواب دولياً، مشدداً على أهمية صناعة موقف إعلامي قوي يساند قضية النواب ويعزز صمودهم ويفضح ممارسات الاحتلال ضد ممثلي الشعب الفلسطيني.

نحو حراك مقدسي ووطني عام

بدوره أكد النائب مشير المصري أن الجريمة الصهيونية لا تزال مستمرة ضد رموز الشرعية في القدس ولا زال خيار الصمود والثبات متأصلاً في رموز الشرعية من خلال تحصنهم في مقر الصليب الأحمر منذ ما يزيد عن ٢٠٠ يوم،

عجز أو مؤامرة دولية

النائب د. إبراهيم أبو سالم نفى وجود ما يؤشر إلى الفرج القريب في قضية نواب القدس المهددين بالإبعاد الذين يواصلون صبرهم وثباتهم واعتصامهم في مقر الصليب الأحمر لمدة جاوزت الـ ٢٠٠ يوم، مبيناً أن النواب بذلوا كل جهد بصمودهم وثباتهم ومناشدتهم كافة المؤسسات الدولية والإسلامية والعربية في الداخل والخارج. واستبعد النائب أبو سالم إقدام الحكومة الإسرائيلية على أي خطوة جديدة باتجاه اقتحام مقر الصليب واعتقال النواب المقدسيين المعتصمين في مقر الصليب الأحمر لأن إسرائيل ترى أن النواب حكموا على أنفسهم بالسجن الاختياري وذلك أفضل بالنسبة للاحتلال من الإقدام على سجنهم وإثارة ضجة دولية، فوجودهم في مقر الصليب عقوبة كافية لهم من وجهة نظر الاحتلال.

وطالب النائب أبو سالم الدول العربية والإسلامية ودول العالم كافة بنصرة قضية النواب بجميع الفعاليات وعلى كافة المستويات، وخصوصاً أن النواب لم يرتكبوا جريمة يستحقون عليها هذه العقوبة فضلاً عن كونهم ممثلي الشعب بطريقة حرة ديمقراطية، مؤكداً وجود قصور على كل المستويات فيما يتعلق بقضيتهم.

وأوضح أن حكومة فتح لم تقدم شيئاً قط لنواب القدس رغم جلساتهم المعروفة مع الرئيس عباس ومناشدتهم له التدخل لوقف قرار الإبعاد، وتابع: "هناك عجز أو مؤامرة دولية تقف أمام التحرك والانتصار لقضية النواب المقدسيين".

تلكؤ وتقاعس

بدوره رأى النائب حسني البوريني أن قضية النواب لا تنذر بحل قريب رغم صمودهم ومواجهتهم قرار الإبعاد، فلم يجدوا من يغيتهم ممن يملك القرار والنفوذ، مشيراً إلى ضعف واضح وتلكؤ وتقاعس عن نصررة قضية نواب القدس. وعبر النائب البوريني عن عدم رضاه عما بذل أو يبذل في هذا الجانب، مطالباً بأن تطرح قضية نواب القدس المهددين بالإبعاد في محافل دولية ومحاكم دولية لمحكمة الاحتلال على إبعاد مواطنين من بيوتهم، متابعا: "نحن واثقون أنه لو بذلت جهود صادقة فإن الأمر سيختلف".

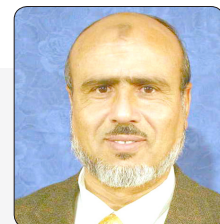
نتوقع الأسوأ

من جهته استبعد النائب رياض رداد وجود أي حل يلوح في الأفق لقضية نواب القدس، ملفتا إلى أن سياسات إسرائيل وعقيدتها

النائب د. أبو سالم: عجز أو مؤامرة دولية تقف أمام التحرك لإنهاء معاناة النواب المقدسيين.. والنواب استنفذوا جهودهم داخليا وخارجيا



النائب البوريني: تلكؤ والتقاعس سمة الموقف داخليا وخارجيا.. ولا بد من طرح القضية على المحافل والمحاكم الدولية



النائب رداد: نتوقع من الاحتلال الأسوأ دائما.. وسلطة فتح لا تعير القضية أي اهتمام.. وعلى المؤسسات الحقوقية الدولية مسئوليات كبرى



النائب نوفل: لا بد من تشكيل لجنة حقوقية فلسطينية وعربية لطرح قضية النواب دوليا.. وصناعة موقف إعلامي قوي لإسناد القضية أمر ملح



النائب المصري: لا بد من حراك مقدسي ووطني عام لإسناد النواب.. والموقف الوطني يفرض على الجميع النأي بالقدس ونوابها عن المناكفات السياسية



النائب د. أبو راس: الصبر مفتاح الفرج.. والحكومات والبرلمانات العربية تعيش في عالم آخر.. وعلى البرلمان الدولي إلغاء عضوية الاحتلال



كلمة البرلمان



حذار من اختطاف الانتفاضة التونسية المباركة

د. أحمد محمد بحر

تقف تونس الشقيقة اليوم على أعتاب مرحلة تاريخية بكل ما تحملها الكلمة من معنى. ولا نبالغ حين نتحدث عن الاستقلال الثاني في تاريخ تونس المعاصر عقب الاستقلال الأول الذي تأسس بالتححرر من الاستعمار والانعتاق من نير قهره وجبروته.

اليوم تنفتت تونس الصعداء إثر عقود من الاستعمار الداخلي الذي جثم على صدرها. وأورثها وأهلها القهر والذل والظلم والهوان. وأحال حياة شعبها إلى بؤس فاقع وجحيم لا يطاق.

لا نملك إلا الإشادة الكاملة والمباركة التامة للانتفاضة الشعب التونسي الشقيق الذي انتصر لعزته وكرامته. وألغى قيود التبعية والصغار. وأسقط الطاغوت الذي ملأ الأرض ظلماً وبغياً وعدواناً. وعاث في الأرض نهباً وتخريباً وفساداً دون حساب أو رقيب.

إن الهبة التونسية المباركة أعادت لأمتنا العربية وشعوبها المقهورة الثقة والأمل بإمكانية التغيير والخروج عن إسمار الظلم والقهر والهوان الذي كرسه الكثير من الأنظمة العربية بحق شعوبها طيلة العقود الماضية. والتأريخ لعهد جديد من الحرية والانفتاح واحترام الكرامة الإنسانية والإرادة الشعبية الحرة البعيدة عن مؤثرات الارتهاق للأجندة الضارة داخلياً وخارجياً.

إن من نافلة القول أن الحفاظ على أمن واستقرار الدول العربية يشكّل هدفاً استراتيجياً. ومصلحة قومية عربية عليا. ما يستدعي من الأنظمة العربية العمل على استبداد ما فات. والمبادرة بفتح أبواب الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي تأخير. وإعادة بناء وصياغة أنظمتها السياسية على أسس ديمقراطية وفق معايير النزاهة والشفافية والعدالة المطلقة. وإعادة النظر في الدساتير القائمة لجهة تكييفها مع حقوق الشعوب. واحترام إرادتها وخياراتها بعيداً عن لغة التزوير والإقصاء والتهميش الطاغية في الغالبية الساحقة من الدول العربية.

لقد اتخذت الشعوب قراراتها التي لا رجعة عنها. قرارات الحرية والخروج على الظلم والقهر والجبروت والطغيان. وها هو الشعب التونسي المقدم بعيد طريقه بكل ثقة نحو الحرية والخلاص. ويستحث الخطى نحو عهد جديد ومرحلة جديدة يكون فيها صاحب الكلمة العليا والقول الفصل في حياته ومصيره. حاضره ومستقبله. طواياً صفحة سوداء مظلمة حافلة بما لا يتصوره عقل من سياسات استيعابية وممارسات قاهرة للأدوية البشرية والفترة الإنسانية.

لا حرية بدون تضحيات. ولا كرامة بدون دماء. فهذا هو قانون الحياة الحرة العزيزة الكريمة التي انتفض لأجلها الشعب التونسي الأصيل. ولن تقوم لشعوبنا قائمة إلا بامتلاك زمام المبادرة. وسلوك سبل الضغط والتأثير الكفيلة بتحقيق التغيير المنشود لواقع مُرّ وحالٍ بائس بكل المقاييس.

إن سعادتنا بالمنجز التونسي الهام يجب ألا تنسينا أو تغفلنا عن طبيعة المحاولات الخبيثة التي تستهدف الالتفاف على أهداف ونتائج الانتفاضة التونسية المباركة، وتزيغها من مضامينها السياسية والنضالية، وقطع الطريق على تحقيق نموذج تونسي ديمقراطي يمتلك قراره الداخلي والخارجي وسيادته الوطنية الكاملة.

ولا ريب أن تشكيلة الحكومة التونسية الجديدة والإبقاء على العديد من الشخصيات التي تمثل النظام السابق. ومنع بعض القوى والقادة المنفيين من العودة إلى تونس لممارسة عملهم السياسي والوطني بكل أريحية. والغموض الذي يكتنف مستقبل الدستور التونسي الذي صيغ على مقاسات الطغمة الحاكمة البائدة. مؤشرات واضحة على الرغبة في الالتفاف على انتفاضة الشعب التونسي وتجاوز إرادته العارمة في نبذ النظام الحاكم ومُخلفاته العفنة.

إننا نستشعر القلق الكبير لما يجري اليوم من تطورات سياسية على الأرض التونسية العزيزة. وكلنا يقين أن الشعب التونسي لن يقبل حرية منقوصة أو يرضى بتكريس الهياكل القديمة عبر إلباسها لبوساً جديداً في إطارات شكلية مهما كان الأمر. وما الاحتجاجات الشعبية الراضنة التي تمع العديد من المدن التونسية رداً على محاولات العبث والالتفاف إلا تجسيد تام لإرادة التغيير والرغبة في الانتقال الكامل إلى آفاق الحرية والديمقراطية بعيداً عن مخلفات النظام السابق ورموزه المتهالكة.

استشقت تونس عبيد الحرية والكرامة على أمل أن تستمر شمس الحرية في إشراقها على امتداد ربوع الوطن العربي الكبير.

لحل العديد من القضايا

النائب نعيم تزور وزير العمل والشؤون الاجتماعية

زارت النائبة هدى نعيم الأحد (١/١٦) لوزير العمل والشؤون الاجتماعية أحمد الكرد وذلك بهدف مناقشة عدد من القضايا التي تتعلق بالمواطنين.

وناقش الطرفان عددا من القضايا، حيث ثمن الكرد جهود النائب نعيم واهتمامها الكبير بمتابعة قضايا المواطنين وسعيها الواضح للتخفيف عن معاناتهم بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة. وأكدت النائبة نعيم أنها توصلت مع الوزير الكرد لحل العديد من القضايا، شاكرة جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في خدمة المواطن الفلسطيني.

«أدى واجب العزاء بوفاة والدته القائد العام لكتائب القسام»

د. بحر يري على صلحا عشائريا بين عائلتين شمال القطاع

أدى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي واجب العزاء لعائلة القائد العام لكتائب القسام محمد الضيف بوفاة والدته الحاجة ربيحة، وذلك في مسجد بلال في محافظة خان يونس، كما شارك بحر في تشييع جثمان الفقيدة. وفي سياق آخر رعى بحر صلحا عشائريا بين عائلتي زغرة وزقوت شمال قطاع غزة.

وثمن أهالي العشيرتين جهود النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي لما بذله من جهد ورعاية لحل الخلاف بين العائلتين.

من جانبه ثمن بحر العائلات المتخالفة لاستجابتها لجهود الإصلاح والسعي لتوطيد النسيج الاجتماعي بين أبناء الوطن، موضحاً أن التنازل عن الحق للمستطاع من كرم الأخلاق التي غرسها فينا الإسلام العظيم.

خلال خطبة الجمعة في مسجد فلسطين وفي الذكرى الثانية لاستشهاد

د. بحر يستعرض مناقب النائب صيام

ويؤكد أنه ظاهرة قيادية استثنائية في حياة شعبنا



استعرض د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مناقب النائب الشهيد سعيد صيام، مؤكداً أنه كان مثالا يحتذى به في الحكمة والشجاعة والرقعة والصدق، مستشهداً على ذلك بعدة مواقف جمعتها فيه خلال فترة الإبعاد في مرج الزهور بجنوب لبنان عام ١٩٩٢ ومفاصل تاريخية أخرى.

جاء ذلك خلال إلقاء بحر لخطبة الجمعة بمسجد فلسطين الجمعة الماضية وفي الذكرى الثانية لاستشهاد النائب صيام حيث أعقبها احتفال نظّمته مؤسسة «إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب» وأعلنت فيه عن إطلاق كتاب «لشهادته الهام سعيد بن محمد صيام».

وحضر الاحتفال رئيس الوزراء إسماعيل هنية، بالإضافة إلى عدد من الوزراء والمسؤولين والشخصيات البارزة وقيادات العمل الوطني، ولفيف من المواطنين. وبحضور عائلة الشهيد سعيد صيام.

وأكد بحر على أن الشعب الفلسطيني لن يتنازل عن نهج الشيخ في المقاومة والجهاد، ولن يفرط

بالثواب الوطنية ولن يسقط لواء المقاومة والجهاد.

ولفت بحر إلى أن الشهيد النائب سعيد صيام يعد ظاهرة قيادية استثنائية لا تختبئ خلف شعبها ولا تعمل من وراء المكاتب، إنما قيادة تتقدم شعبها وجنداء وتضحي بروحها في سبيل الوطن». مضيفاً: «لقد كان سباقاً في الإبعاد، وسباقاً في السجن، وسباقاً في الإعداد والاستعداد، وأخيراً سباقاً في الشهادة في سبيل الله تعالى».

وأضاف قائلاً: «إن الجيش الصهيوني

والتوجهات «الصهيونية»، داعياً رئيس السلطة محمود عباس إلى التقاط اللحظة التاريخية الراهنة ونفض يده من عملية «التسوية وإنجاز المصالحة الوطنية على أسس وطنية سليمة.

واستنكر بحر بشدة استقدام سلطة فتح لشركة بلاك ووتر الأمنية للعمل في الضفة الغربية، مبيناً أنها مشكلة من مجموعة من المرتزقة الذين سيعملون لملاحقة المقاومة وأبناء شعبنا هناك.

قام باغتيال أبو مصعب لأنه لا يؤمن بالتنسيق الأمني ويرفض التنازل ويرفض التطبيع ولا يلاحق المقاومين. وقام ببناء أجهزة أمنية وطنية بعقيدة وطنية أغاظت الاحتلال فقرر استهدافه».

ولفت بحر أن القضية الفلسطينية تمر الآن في أخطر مراحلها على الإطلاق في ظل التغول الإسرائيلي الخطير على الأرض والشعب والمقدسات الفلسطينية والتماهي الأمريكي الكامل مع المطالب

«أبدوا خشيتهم من تكرار جرائمهم التي ارتكبوها بالعراق»

نواب الضفة: استقدام «بلاك ووتر» هدفه محاربة المقاومة وحماية أمن الكيان

قاعات محكمة لاهاي لمحاسبتهم ومحاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها في جمهورية العراق المحتل ضد المواطنين المدنيين من قتل وتعذيب وانتهاك لحق الحياة وحرية التنقل".

وطالب النواب، في نهاية بيانهم، السفارة الأمريكية بضرورة فض العقد الموقع وإخراج هذه الشركة وعناصرها من الأراضي الفلسطينية فوراً، وأن لا تستخدم أكذوبة أمنها في جلب مزيداً من العناصر الأمنية لفلسطين.

فيان المواطن ومع ذلك كله لا يحتاج لمزيد من المخاطر التي سوف تهدد حياته وحياته المنتهكة أصلاً. فكعادتها تعدى هذه القوات مهامها المعلنة بحراسة المسؤولين والقنصليات والسفارات لتشكّل خطراً كبيراً على المواطن الفلسطيني، ويصبح معرضاً لاطلاق النار من قبلها في أي وقت وتحت أي ذريعة على غرار ما حدث في العراق. وقال النواب: "إن مكان شركة "بلاك ووتر" ومسؤوليها ليس في الضفة ولا في فلسطين كلها، وإنما في

الأمنية التابعة لبلاك ووتر بحجة حماية الوفود، لا ينطلي على الأطفال الصغار في فلسطين، وهناك أسباب خفية لاستخدامها أقلها محاربة المقاومة والمساهمة في حماية أمن الكيان الصهيوني".

وأكد النواب أن المواطن الفلسطيني، والذي يعاني من خرق للحريات وتعد على الحقوق، بقيادة الضابط الأمريكي "مولر" ومن قبله "دايتون"، واللذان قدما لمناطق السلطة لتدريب العنصر الأمنية التابعة للسلطة في الضفة،

استهجن نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية قيام الخارجية الأمريكية باستقدام عناصر أمنية تابعة لشركة "بلاك ووتر" إلى الأراضي الفلسطينية، وتوقيع عقد معها بحجة حماية الشخصيات والوفود الأجنبية في فلسطين.

واعتبر النواب أن قدوم "بلاك ووتر" للضفة الغربية من شأنه أن يثقل العبء على كاهل المواطن الفلسطيني ويقيّد حريته.

وتابع النواب: "استقدام العناصر

في ضيافة البرلمان

لا شك أن الحياة البرلمانية الفلسطينية كانت حافلة بكل المقاييس وشهدت الكثير من الأحداث والتقلبات.. في هذه الزاوية نطرق شيئاً من المذكرات الشخصية لكل نائب وانطباعاته الشخصية خلال رحلته البرلمانية على مدار السنوات الماضية

خضنا صراعاً مريراً للحفاظ على إرادة شعبنا وحقه في اختياره الديمقراطي

أسسنا لعمل سياسي نظيف بعيداً عن معايير الكذب والنفاق السائدة

التجربة البرلمانية منحتنا خبرة سياسية وإعلامية عميقة أهلتنا لمواجهة الحصار والعزل السياسي

حتى في ظل أسوأ العلاقات بين حركة فتح وحماس برلمانياً أو سياسياً لم تنقطع العلاقات الشخصية، ولدينا علاقات جيدة مع نواب من حركة فتح في قطاع غزة، وعلاقات عائلية واجتماعية، ونبادلهم الزيارات وبيادلوننا الزيارات، ونعامل معهم بشكل جيد، وقد وقفنا في ظل أحداث الحسم بقوة ضد أي جهة تحاسب أي نائب، وحتى عندما تم توقيف بعض نواب من حركة فتح وقفنا وقلنا لا بشكل واضح لا تمسوهم ولا تعتدوا عليهم، ولا تحاسبوهم هؤلاء لهم قانون خاص، لذلك هذا موقف إنساني وأخوي، وأخلاقنا لا تسمح لنا بتجاوز هذه الأخلاق والمبادئ الإنسانية.

هل أضافت التجربة البرلمانية شيئاً إلى شخص النائب د. صلاح البردويل ومكانته الدعوية والتربوية والسياسية؟

أضافت الكثير، وهذه التجربة البرلمانية قد أدخلتنا إلى عالم كنا بمنأى عنه، وهو عالم اللعب السياسية، ورغم أنها لعبة قادرة مطروحة على الساحة الدبلوماسية العربية والمجتمع الدولي، لعبة قادرة، لعبة الأقوياء والمغامرين بالشعوب والمنافقين الذين لا يحترمون إرادة الشعوب، والسياسة بمفهومهم هي أن تناق أو تدل أو تسيطر بالقوة، وباعتبارك أنك لست من القوى العظمى فانت غير قادر على السيطرة، فإما أن تناور وإما أن تناق أو تلعب بهامش محدود لك، لكن نحن نعتبر أننا أسسنا لعمل سياسي نظيف يختلف تماماً عن كل هذه المعايير، وهذا العمل السياسي يقوم على أن السياسة ليست نفاقاً ولا ذلاً، بل هي توسيع الهوامش الموجودة وعدم الاكتفاء بالهوامش المتاحة لك بل توسيعه والاستعانة بالشعوب من أجل توسيع هذه المساحة المتاحة لك، وأن تراهن على قوة الإرادة الجماهيرية والشعبية وهي أقوى من كل القنابيل النووية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كنا غرباء عن هذا الموضوع ولكن بعد أن دخلنا البرلمان ومعمة العمل السياسي والانفتاح ورؤية المنظومة السياسية عن قرب أدركنا كل ذلك واكتسبنا من الاحتكاك به تجربة واسعة وخبرة واضحة لا يستهان بها.

في إطار رحلة العمل البرلماني الطويلة.. هل يشعر النائب د. صلاح البردويل أنه أكثر قرباً أم بعداً عن الجمهور الفلسطيني؟

نحن لم نضارق الجماهير ولن نضارقها، لأننا منهم، فهم أهلنا وأبنائنا وإخواننا، ونحن لا نحتاج أن يبحث الناس عنا، والناس تجدنا في بيوتنا ومساجدنا ومكاتبنا، وليس لدينا أهداف شخصية تنأى بنا عن الجماهير، إنما كل أهدافنا أن نخدم الجماهير ونحن منهم، وهذا ليست لأهداف انتخابية ومصالح شخصية، فنحن مللنا هذا الأمر، لأن هذا الأمر يتعلق برسالة تؤذيها سواء من خلال البرلمان أو خارج البرلمان، ولكن نشعر أننا من خلال البرلمان نستطيع أن نؤدي خدمة أفضل للجماهير أكثر قليلاً على اعتبار على أن حلقة التواصل داخل البرلمان أوسع مع الجماهير مما هي خارجة.

قانونية هذا سيستفاد منه في القضايا ذات البعد القانوني، ومن كان له شخصية ذات بعد اقتصادي سيستفاد منه في البعد الاقتصادي، وأنا شخصياً خلفيتي إعلامية وقد عملت في الإعلام لفترة طويلة وفي مجال السياسة أيضاً، وكان هذا الأمر له تأثير عند توزيع اللجان، حيث عملت مقررًا للجنة السياسية وما زلت إلى هذه اللحظة، وأيضاً في مجال الإعلام، وخدمت ذلك من خلال الكتلة البرلمانية فأنا أعمل ناطقاً باسم كتلة التغيير والإصلاح.

استناداً إلى تجربتك البرلمانية.. هل تعتقد أن المجلس التشريعي قادر على لعب دوره المنوط به حسب القانون الأساسي الفلسطيني، ووفقاً لما هو مأمول وطنياً في ظل عوائق وتدخلات الاحتلال؟

المجلس التشريعي تجاوز هذه النقطة، ولا ينبغي أن لا نسأل عما إذا كان المجلس التشريعي باستطاعته أن يعمل، لأنه بالفعل قد عمل وأقر قوانين وما زال يمارسه عمله بشكل مجتمعي كبير جداً، وتجده في كل مكان، هو رقيب على الحكومة ويتحسس آلام ومظالم الجماهير، وهو يعد الموازنة، وهذا أمر لم يحدث ولم يتصور في ظل عدم وجود مصادر مالية طبيعية، ثم تجد موازنة، وهو على علاقة قوية بالحكومة والجماهير، والقضية لا تتعلق بتفاصيل العمل البرلماني العادية والطبيعية، إنما تتعلق ببرلمان يعمل تحت القصف، برلمان يعمل تحت الحصار والعزل والإجرام الدولي والمجتمع الدولي الجبان المتناقص الذي ابتدع صنماً اسمه الديمقراطية ثم ابتلعها عندما شعر أن الإسلاميين سيصلون إلى الحكم من خلاله، وأن تعمل في ظل هذه الظروف فانت نجحت بشكل كبير جداً، والدليل على ذلك أنك تستقبل وفوداً برلمانية من كل أنحاء العالم، بل تستقبل رؤساء ووزراء حتى وزراء



النائب د. صلاح البردويل

والوطنية آنذاك؟

كان هناك أثر نفسي واضح على إثر اختطاف النواب وأن يتبلد حس المجتمع الدولي، وكان الأمر طبيعياً جداً بالنسبة لهم، فلم يتمتع وجه قائد عربي أو غربي لهذه القضية، ولم يحتج احتجاجاً حقيقياً أحد القادة، لذلك أن تشعر بالخذلان فهذا أمر مؤلم، ولكن هذا لا يكفي بأن تتجمد وتتمسك عند المشاعر وكان لابد من إيجاد طريقة لاختراق هذه العقبة وأن نسير إلى الأمام، وإذا كانت العربة الصهيونية تريد أن تفرض علينا أموراً قانونية، فالقانون والفقه المقاوم لابد أن يتحدى هذا الاحتلال الباطل، وكنا سعداء جداً عندما وجدنا طريقة لتفعيل عمل المجلس التشريعي عبر تفويض النواب من سجونهم، وكانت لحظات غامرة بالفرح لدينا، والحمد لله بقينا وبقى المجلس التشريعي وخابت كل المساعي التي تسعى إلى

عملنا البرلماني تحت القصف والحصار والعزل الدولي غير طبيعي ومذهل بكل المقاييس

أمريكيين سابقين، وخبراء من كل العالم يأتون إليك، ويشيدون بتجربتك ويقدمون لك النصائح.

حفلت الحياة البرلمانية طيلة المرحلة الماضية بالناكفات السياسية.. ما هي شهادتك حول هذا الموضوع.. وهل بالإمكان الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقة الشخصية بين النواب بعيداً عن الخلافات الفصائلية؟

تدمير المجلس التشريعي.

كيف انعكست شخصية وثقافة النائب د. صلاح البردويل التربوية والدعوية والسياسية ما قبل إجراء الانتخابات التشريعية على واقع العمل البرلماني عقب الفوز في الانتخابات؟

كل نائب من النواب له قدرات من نوع خاص، ولا بد أن تستثمر في ظل وجوده في المجلس التشريعي. إذا كان النائب ذو خلفية

التشريعي؟

من اللحظة الأولى كنت أنا مسئول الإعلام في الكتلة البرلمانية، وطبعاً كان علينا مهمة كبيرة جداً، ولم تكن فقط صوت الكتلة وإنما تعدى صوتنا إلى مجال الكتلة البرلمانية إلى مجال الدفاع عن المشروع الإسلامي كله وعن المشروع الوطني الذي بات يتهدهد التهويد والصهيينة من هنا وهناك، ولذلك كانت مهمتنا مزدوجة ومهمة تتعلق بالعمل البرلماني إعلامياً، والحفاظ والدفاع عن المشروع في وجه مجموعة من الأعداء، مثل الإعلام الصهيوني والعربي والدولي، وقد خضنا المعركة الإعلامية بشكل جيد.

ما هي أبرز المواقف التي لا تنسى في رحلتك البرلمانية؟

من الأشياء التي يدمى لها قلب الإنسان أن تقلب الحقائق ويصبح الجلاذ ضحية والضحية جلاذ، ومن الغريب أننا كنا أول من أطلق مصطلح الانقلاب على ما تعرضنا له من محاولات للحيلولة دون تمكننا من ممارسة مهامنا وفق الشرعية الدستورية، لكن للأسف الشديد نحن أصبحنا ننتهم زورا به من قبل حركة فتح وأخوانها. نحن كنا الشرعية وما زلنا. أيضاً خضنا محطات تتعلق بالصراع وكيف نواجه العالم وما حدث داخل الأرض الفلسطينية من أن الناس تقول أن الجميع مذنب بصدد مسئولية الانقسام، وموقف العديد من الدول ضدنا، وما اضطرنا إليه ذلك من كشف الحقيقة للعالم وتوضيح وتبيين الأمور، كل ذلك محطات بارزة وهامة خضناها بكل جدارة واقتدار طيلة الرحلة البرلمانية.

هل استطعت كنائب أن توفق بين مهامك وواجباتك البرلمانية وبين المهام والأعباء الأخرى؟

بلا شك أن العمل البرلماني وضع على كاهل الإنسان مهام وثقلا كبيرا جداً، فلنا مهام شخصية كثيرة جداً ووظيفية كثيرة، وقد جئنا إلى البرلمان والهموم تلحقنا، والحمد لله صحيح أن هذا يؤثر على وقت الإنسان وعلى علاقته الاجتماعية وعلاقاته الأسرية، ولكن عندما يشعر الإنسان أنه لابد من التضحية لخدمة هذا المشروع اعتقد أن الروح تهون، فما بالك بالوقت، ولذلك نحاول جاهدين على أن نوفق بين هذه المهام الشخصية ومهامنا كنواب، ونحن نعمل من أجل إحقاق الحق، ومن أجل تفعيل المجلس التشريعي والتحامه بالجماهير الفلسطينية.

كيف تقيم أداءك على الصعيد الشخصي منذ اللحظة الأولى لعملك البرلماني وحتى اليوم؟

أعتبر أن عملي البرلماني متقاطع جداً مع عملي كسياسي في حركة حماس وناطق باسم كتلتها البرلمانية، وهو عمل متكامل ومميز لأن هناك تكاملاً بين عملي الإعلامي لخدمة الكتلة البرلمانية والمجلس التشريعي مع خدمة المشروع الإسلامي بشكل عام.

هل أسهم اختطاف النواب في التأثير على روحك المعنوية وخططك البرلمانية

ما الذي وفر في قلبك منذ اللحظة الأولى لترشحك للانتخابات التشريعية؟

كان واضحاً منذ اللحظة التي كانت تجري فيها الانتخابات في قطاع غزة وفي الضفة الغربية أن هناك تحركاً رافضاً من قبل حركة فتح، رافضاً لتغيير النتيجة الموجودة على الأرض، ولذلك كانت هناك تحركات وكان هناك توتراً كبيراً جداً، هذا التوتر لا ينم عن ردة فعل اعتباطية أو أنية أو توتر ناتج عن الشعور بأن هناك تغيير وجودي سيحدث. ما أشعر به كنائب أننا خضنا على مدى خمس سنوات كاملة صراعاً مريراً من أجل التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في خياراته، وخاضت حركة فتح حرباً شرسة من أجل تزوير إرادة الشعب الفلسطيني والإبقاء على رمزيتها كمقاولة للعملية السياسية في المنطقة كمستئول عن المشروع التسويقي الفلسطيني، وهذا هو الشعور المر الذي عانيناه من البداية، ولكن من زاوية أخرى نحن نؤكد على أننا التحمنا أكثر بالجماهير، وأخذنا خبرة أكبر في الحياة السياسية وخبرة أكبر في مقاومة الاحتلال ومعرفة العناوين السياسية المحيطة بنا في كل اتجاه، وأخذنا خبرة أكبر في كيفية اختراق الحصار، وفي كيفية اختراق العزل السياسي. أخذنا خبرة كبيرة في الخطاب السياسي والخطاب الإعلامي. واعتقد أنها كانت فترة حافلة بالخبرات المستفادة والمستتعاة، ولذلك الإنسان يشعر بالثقة ويشعر بالفخر أن هذا الزمن لم يضع هباء وإنما كان زمناً هو اختيار لنا واختبار لقوانا واختبار لرسالتنا ولقضيتنا، وأيضاً هو خبرة عميقة تؤسس للمستقبل الزاهر إن شاء الله.

هل كنت تملك معطيات دقيقة عن عمل المجلس التشريعي السابق لدى ترشحك للانتخابات؟

قبل دخولنا إلى المجلس التشريعي كانت هناك دورات مكثفة وسريعة قدمت لنا، وبالتأكيد لم تكن لدينا خبرة برلمانية، وأخذنا مجموعة من الدورات في سن القوانين والعلاقات الخارجية، ودورات تتعلق بحقوق النائب وبرتوكولات خاصة بعمله، وواجبات ومهام النائب، وهي مكثفة وسريعة ولم تأخذ وقتاً كافياً.

هل فوجئت بواقع وطبيعة عمل ومهام المجلس التشريعي الفلسطيني التي تبدو عملياً أصعب مما هي عليه نظرياً بكثير؟

لم تكن نتوقع أن الجماهير تعطينا الثقة بهذا الشكل رغم أننا كنا نتوقع فوزاً ولكن أن يصل إلى نسبة ٦٠٪ من أصوات المجلس التشريعي مما يفرض علينا تشكيل حكومة ومواجهة سياسية فهذا لم نتوقعه، ولكن نشعر بالفخر أننا في كل المراحل لم نعجز ولم نشعر بالعجز في أي مرحلة من المراحل، حتى ولو أننا كنا نفاجأ بحجم المؤامرة، وصحيح كنا نشعر أنه سوف تكون مؤامرة علينا منذ البداية، ولكن أن تكون بهذا الشكل فذلك لم يخطر لنا على بال.

ما هي الأعمال والمهام البرلمانية التي باشرتتها طيلة رحلتك داخل المجلس

المؤسسات الدولية والحقوقية.. شكل بلا مضمون

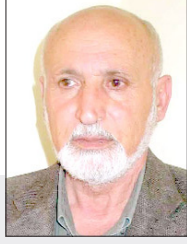
سياسة إعادة اختطاف النواب.. «طبخة» السلطة والاحتلال لتصفية حماس في الضفة الغربية



النائب د. الجمل: تستهدف إفشال تجربة «التشريعي».. والاحتلال لن يجني إلا مزيداً من الفشل والخسران.. والمؤسسات الدولية والحقوقية فقدت احترامها ومصداقيتها



النائب د. عدوان: استكمال لدور السلطة في ضرب واستهداف حماس سياسياً وإجهادياً.. والمؤسسات الدولية والحقوقية تتعامل بمعايير مزدوجة في فلسطين



النائب مصلح: الاحتلال يحرص على تغييب القيادة التي تحمل هموم الناس.. والمؤسسات الدولية والحقوقية متواطئة.. ولا بد من مواجهة الموقف على أكثر من صعيد



النائب منصور: تهدف إلى إفراغ الساحة من الشخصيات المؤثرة في خدمة القضية والمجتمع الفلسطيني.. والموقف العربي والدولي مستهجن للغاية



النائب د. عبد الجواد: تستهدف إزالة عقبة أساسية في وجه مشروع التهويد والاستيطان الصهيوني وإدامة مرحلة الأمن والاستقرار الراهنة لأطول فترة ممكنة



النائب قراوي: السلطة والاحتلال لا يريدان قيادة لحماس في الضفة.. ولم نسمع أصواتاً حقوقية ودولية للدفاع عن النواب المنتخبين

"البرلمان" استطاعت رأي عدد من النواب بشأن أهداف ومرامي الاحتلال من وراء سياسة إعادة الاختطاف الجديدة، وتفسيرهم لصمت المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية على الجريمة المتواصلة بحق النواب التي تخالف كل القيم والأعراف والمواثيق الدولية.

لم تفتأ سلطات الاحتلال الصهيوني ممارسة لنهجها الإجرامي في إعادة اختطاف نواب الشرعية الفلسطينية على أرض الضفة الغربية. وكان لافتاً أن الهجمة الصهيونية تجاه النواب اتخذت طابعاً مسعوراً في الآونة الأخيرة حيث تم إعادة اختطاف عدد من النواب في غضون فترة زمنية وجيزة.

السلطة والاحتلال.. تقاسم وظيفي

النائب فتحي القرعاوي في سياق حديثه عن الهدف الصهيوني من وراء إعادة اختطاف النواب أكد أنه بات واضحاً لدى الشارع الفلسطيني أن هناك نوعاً من تقاسم الأدوار الوظيفي بين السلطة والاحتلال، فالسلطة تريد أن تعتقل النواب ولكنها لا تستطيع أن تقوم بذلك، لذا تلجأ إلى اعتقال أبنائهم وملاحقتهم، ويجيء الدور الإسرائيلي مكمل لذلك باعتقال النواب أنفسهم، موضحاً أن السلطة وإسرائيل غير معنيتان بوجود قيادة سياسية لحركة حماس في الضفة الغربية في هذا الوقت في ظل الحديث عن إمكانية قيام نوع من المفاوضات بين الجانبين وفي ظل التدخلات الأوروبية والأمريكية لاستئناف المفاوضات، لذا فهم غير معنيين بسماع أي صوت للمقاومة أو صوت معارض في الضفة.

وفي معرض تفسيره على الصمت العربي وصمت المؤسسات الحقوقية والدولية على إعادة اختطاف النواب قال النائب القرعاوي: «لأسف الشديد الوضع العربي والدولي مترهل ومقصر جداً في هذا الجانب، ونحن لم نتعود أن نسمع مثل هذه الأصوات للدفاع عن النواب المنتخبين، ولكن الاعتقال الصهيوني جاء للنواب البارزين الذين لهم دور في المصالحة الفلسطينية مثل النائب د. محمود الرمحي ود. عمر عبد الرازق الذي قدم مبادرة معينة لتفتيس الاحتقان في الشارع الفلسطيني، وكان هناك نوعاً من الإنجاز على صعيد المصالحة الداخلية قبل أن تكون مصالحة كبرى، وقد حصلت بعض اللقاءات لتخفيف الاحتقان في الضفة، والآن إسرائيل غير معنية بحصول مصالحة، وهذا يتناغم مع بعض الأصوات داخل السلطة بأن يكون هناك نوع من الانفراج والمصالحة داخل الشارع الفلسطيني».

إزالة عقبة أساسية

من جهته أكد النائب د. ناصر عبد الجواد أن الهدف من إعادة اختطاف النواب هو إيقاف وشل عمل المجلس التشريعي عن القيام بدوره الأساسي تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام وتجاه المواطن الفلسطيني وحياته اليومية في الضفة الغربية بشكل خاص، وإبقاء الحالة الحالية الذي يتمتع بها الاحتلال بالأمن والاستقرار والمميزات التي لم يكن يحلم بها في السابق، مشيراً إلى أن الاحتلال يحاول أن يبقي هذا الوضع في الضفة لأطول فترة زمنية ممكنة حتى يستفيد منها في التوسع الاستيطاني وتهويد القدس والضفة الغربية، وإذا تم تفعيل المجلس التشريعي وبقي النواب يمارسون عملهم فإن ذلك سيكون عقبة

إسرائيل من حرب الفرقان حيث قامت بتغييب معظم النواب داخل السجون، ولو كان هؤلاء الإخوة النواب موجودين في الساحة ولديهم الحصانة لاستطاعوا أن يعبروا عن سخطهم واحتجاجهم على ما يجري ضد قطاع غزة».

واعتبر النائب عدوان الصمت العربي والدولي تجاه ما تقوم به إسرائيل أمراً مخجلاً سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى مؤسسات الحقوقية والإنسانية، مشيراً إلى أنه لو تم اعتقال شخص في ساحل العاج أو جنوب أفريقيا أو أي مكان في هذا العالم فإن هذه المؤسسات تقيم الدنيا ولا تقعدوها، ولكنها تتعامل بمكاييل ومعايير مزدوجة في فلسطين.

إفشال تجربة «التشريعي»

ولم يختلف النائب د. عبد الرحمن الجمل عن سابقيه، مؤكداً أن هذه السياسة التي انتهجها الاحتلال الصهيوني في اختطاف النواب أول مرة استهدفت إفشال تجربة المجلس التشريعي، إلا أنها جاءت بالفشل، وها هو يكرر سياسة الفشل نفسها، فالنواب في الضفة الفلسطينية صامدون وثابتون مهما كانت المضايقات، ومهما كانت الاعتقالات، لذلك فاولى بالاحتلال أن يستفيد من التجربة السابقة التي اعتقل فيها أكثر من أربعين نائباً وعلى رأسهم د.عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، ولم يستطع من خلالها أن يثني هؤلاء النواب عن مواصلة طريقهم، أو يبتزهم، مشدداً على أن النواب المختطفين واصلوا طريقهم وخرجوا من السجن أقوى عزيمة وإرادة، لكن العدو بغياؤه لم يستفيد من هذه التجربة وها هو يعيد اختطاف النواب مرة أخرى، ولكنه لن يجني إلا مزيداً من الفشل ومزيداً من الخسران بإذن الله سبحانه وتعالى.

وتابع النائب الجمل قائلاً: «المؤسسات الدولية والحقوقية فقدت مصداقيتها لما يمارس على النواب سواء بالاعتقال أو التهديد بالإبعاد أو بالإبعاد فعلاً، هذه المؤسسات أصبحت شكلاً بلا مضمون لأنها لم تحرك ساكناً، وأن لها إذا كانت تحترم نفسها أن تقف الموقف المطلوب منها وأن تخرج عن صمتها وتقول كلمتها الواضحة، كلمة الحق، بحق النواب الذين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية الذين انتخبوا تحت سمع العالم وبصره، وتحت سمع الاحتلال وبصره أيضاً، أن لهم أن يقفوا الموقف المطلوب منهم وإلا فلا داعي لوجودهم بلا فائدة، والأصل أن يستقبلوا من مناصبهم إن لم يقفوا الموقف المناسب، الموقف الجدي الشجاع تجاه قضية هؤلاء النواب سواء المعتقلين أو المهددين بالإبعاد».

لأن النائب من زاوية فكر وممارسات الاحتلال لا يتمتع بنوع من الحصانة، معتبراً أن الاستمرار في الاعتقال يشكل محاولة لإشغال الناس بهذا الأمر دون غيره، وعدم الالتفات إلى القضايا الأكثر أهمية من قبيل زرع الثقة في نفوس المواطنين الذين يشعرون بثقل الاحتلال وتصرفاته عليهم.

وأضاف النائب مصلح أن من يقوم بهذا الدور هم النواب الذين يمثل دورهم في تنبيه الناس إلى خطورة إجراءات الاحتلال، ومن هنا يحرص الاحتلال على تغييب هذه القيادة التي تحمل هموم الناس، مؤكداً على أن سياسة الاحتلال يجب أن تجابه على مستوى أكثر من الحملة الدولية لمناصرة النواب، وأن المطلوب يكمن في زيادة المستوى الإعلامي والإنساني وتقديم شكوى بهذا الخصوص إلى الجهات الدولية وتحملها المسؤولية والمطالبة بالقيام بدورها تجاه النواب الذين انتخبهم شعبهم. وتابع: «هناك تواطؤ واضح من قبل هذه المؤسسات الدولية والحقوقية في قضية النواب المختطفين، وليس هناك تقصير في عملهم، بل هناك تواطؤ واضح وصمت تجاه ما يجري بحق النواب سواء اعتقالهم أو التهديد بإبعادهم».

استكمال لدور السلطة

في ذات السياق أشار النائب د. عاطف عدوان إلى أن إسرائيل تريد أن تفرغ الضفة الغربية من القيادات السياسية لحركة حماس، بعد أن استطاعت هذه القيادات إعادة الروح والتكوين التنظيمي النفسي لأبناء الحركة الإسلامية وقادة المعارضة لنهج السلطة وكشف السلوك الإجرامي الإسرائيلي ضد أبناء شعبنا في الضفة الغربية، مؤكداً أن إسرائيل عندما تقوم باعتقال هؤلاء النواب تكرر نفس الخطأ الذي فعلته وتراجعت عنه سابقاً، ولكنها الآن تنظر للأمر برؤية مختلفة، فهي تريد أن تستكمل خطوات السلطة الفلسطينية في إجهاد وإنهاء حركة حماس في جانب المقاومة والجانب السياسي الذي يمثلته النواب، انطلاقاً من عدم قدرة السلطة على المساس المباشر بهؤلاء النواب الذين يقومون بدور مهم في متابعة سلوك السلطة ومحاولة كشف فضائهم، ومن هنا كان من الطبيعي أن تتعاون السلطة مع الاحتلال لإعادة اختطاف هؤلاء النواب من جديد.

وتابع قائلاً: «الأمر الآخر هو أن إسرائيل تحضر ربما لسياسة عدوانية جديدة ضد قطاع غزة أو الجبهة الشمالية، وهي تضمن ردود فعل السلطة ولكنها لا تضمن ردود فعل حماس، وبالتالي تريد حماس ضعيفة في حالة هذا العدوان، وقد استفادت

أساسية في وجه الكيان الصهيوني الذي يعتبر الفترة الحالية فترة ذهبية بالنسبة له. وشدد النائب عبد الجواد على أن المجتمع العربي والدولي وحتى المحلي أصبح جزءاً من المؤامرة على المشروع الإسلامي الكبير الذي بدأ يتململ في المنطقة، وأن هناك حرباً ضروس تحاك ضد هذا المشروع الإسلامي حتى لو كان ثمن ذلك مخالفة المبادئ التي يتشدد ويدافع عنها هؤلاء مثل الديمقراطية واحترام القانون وحقوق الإنسان واحترام خيار الشعوب، مؤكداً أن هذه الأمور لا يتم تطبيقها عندما يتعلق الأمر بالمشروع الإسلامي، بينما تقوم قائمتهم إذا تم مخالفة هذه المفاهيم والمبادئ في أماكن أخرى مثل ما يحصل في ساحل العاج لأنهم لم يحترموا الخيار الديمقراطي، فالحل يحاول أن يدافع عن هذه المفاهيم، ولكن هذا الأمر لا يحدث في فلسطين مع وجود الخيار الديمقراطي النزيه، فالعالم مع الأسف لا يحترم هذا الخيار بل يعاقب الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي بدعم وحماية هذا الاحتلال بكل ما يستطيع.

إفراغ الساحة

بدوره أوضح النائب ياسر منصور أن الهدف من سياسة إعادة اختطاف النواب هو إبقاء حالة الشلل الموجود عليها المجلس التشريعي منذ عدة سنوات، والإبقاء على هذه الحالة المعطلة لعمل المجلس التشريعي وإفراغ الساحة الفلسطينية من الشخصيات التي تملك دوراً إيجابياً لصالح القضية الفلسطينية وذات التأثير الكبير على المجتمع الفلسطيني.

وتابع قائلاً: «الموقف العربي والدولي مستهجن ومستغرب بشكل كبير جداً، والأصل أن يكون لهم دور كبير جداً وفاعل من أجل تسهيل عمل النواب ومساندتهم والإفراج عن النواب المنتخبين ديمقراطياً، ولكن للأسف الشديد فإنهم في كثير من الأحيان يملكون بحالة من الخوف من السياسات الإسرائيلية والضغط الأمريكية، وهم لا يستطيعون أن يقوموا بأي دور منوط بهم، والأصل بهم هو أن يخرجوا من أي ضغوطات تمارس عليهم من قبل أمريكا وإسرائيل ويمارسوا دورهم الحقيقي في الدفاع عن الشعب الفلسطيني، والخطر المتمثل الآن واضح في قضية النواب المهددين بالإبعاد أو النواب الذين يتم إعادة اعتقالهم».

تواطؤ دولي وحقوقي

أما النائب محمود مصلح فقال إن الاختطاف لم يتوقف وهو مستمر منذ أربع سنوات ومن يتم الإفراج عنه يتم اعتقاله، وهذا هو الأسلوب المتبع من قبل الاحتلال



د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":



أناشد البرلمانات الدولية للتحرك المسئول لإدانة جرائم الاحتلال ومواجهة الحصار المفروض علي قطاع غزة

الاحتلال فشل في ضرب حماس والمقاومة وتحرير شاليط.. ومستمرون في طريقنا نحو التحرير والاستقلال الوطني

أولاً: قمنا بإرسال رسائل إلى السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ولويس أوكامبو مدعي محكمة الجنايات الدولية، بهدف تقديم قادة العدو الصهيوني إلى المحاكم الدولية لما ارتكبه من جرائم بحق الإنسانية في غزة.

ثانياً: أرسلنا رسائل إلى رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، للتحرك من أجل تشكيل لجان قانونية لعمل اللازم.

ثالثاً: منذ نهاية الحرب انطلق عدد من نواب المجلس التشريعي في جولة خارجية تشرح الموقف الفلسطيني من الحرب، وتعرض للحقوقيين والبرلمانيين في العالم جرائم الاحتلال ضد غزة، وضرورة المطالبة بملاحقته أمام المحاكم الجنائية الدولية.

رابعاً: كما أن المجلس طالب وراسل العديد من المنظمات الحقوقية والدولية بضرورة تشكيل لجان تقصي حقائق لمعاقبة المجرمين من قادة الاحتلال على فعلتهم، وما تلا ذلك من تشكيل عدة لجان قدمت لغزة من أهمها لجنة غولدستون الذي زار المجلس التشريعي والتقى برئاسة المجلس التي قدمت له العديد من الأوراق التي تدين الاحتلال.

خامساً: في ملف اختطاف النواب -هذا التجاوز الكبير للقانون الدولي والأعراف الإنسانية والدولية والقانونية- قام المجلس بتشكيل اللجنة الدولية لفك الحصار والتي تمثل عددا كبيرا من الحقوقيين والقادة السياسيين والبرلمانيين في العالم.

سادساً: تبنى المجلس التشريعي عددا كبيرا من قرارات لجانه التي وثقت واستعرضت الجرائم الصهيونية بحق شعبنا على كافة المستويات.

*** ماذا تقولون لبرلمانات العالم التي ترى وتشاهد الانتهاكات والممارسات الصهيونية اليومية والحصار الجائر المفروض؟**

أناشد كافة برلمانات العالم أن تكون على قدر المسؤولية أمام ما يجري في فلسطين، وأمام الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، وأطالبهم بضرورة الضغط على حكوماتهم من أجل نصرة القضية الفلسطينية، وإدانة جرائم الاحتلال الصهيوني ووقف تلك الجرائم والعمل بشكل جاد وقوي لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

وأقدم شكري لجميع البرلمانات التي زارت قطاع غزة وخص بالذكر البرلمان العربي، والاتحاد البرلماني العربي، والبرلمان الأوروبي، وأطالبهم بضرورة التواصل والعمل الجاد والمستمر من أجل رفع الظلم عن شعبنا واستعادة حقوقنا المشروعة.

كما أشكر البرلمانات التي قامت بفعاليات عديدة مثل عقد جلسات خاصة عن النواب المختطفين، وعن الحصار الصهيوني وتشكيل لجان قانونية لتقديم قادة العدو الصهيوني للمحاكم الدولية كمجرمي حرب، وتسيير المظاهرات والمسيرات نصرة للقضية الفلسطينية.

وجاء ردنا أن أعضاء المجلس التشريعي كانوا يعملون في أوقات الحرب ويتابعون مجريات الحرب بدقة وبعد انتهاء الحرب مباشرة قام المجلس التشريعي بجولة برلمانية خارجية واسعة لحشد التأييد للقضية الفلسطينية بعد الحرب الصهيونية على القطاع، وتأكيد الشرعية الفلسطينية.

ومن جانب آخر بدأ المجلس التشريعي بالعمل بعد الحرب مباشرة انطلاقاً من الحديقة العامة للمجلس وبعض الغرف القديمة والتي طالها القصف والدمار ليستمر في أداء رسالته وخدمة أبناء شعبه وإنجاز مهامه في التشريع والرقابة ومتابعة شكاوى المواطنين لتؤكد للعدو الصهيوني أن هدم مبنى المجلس التشريعي لن يهدم الإرادة في مواصلة طريقنا نحو إنجاز التحرير والاستقلال الوطني بإذن الله.

لذلك لم يفلح الحصار السياسي والاقتصادي والإعلامي في كبح اندفاعه المجلس التشريعي وحجزه عن أداء مهامه الوطنية واجباته البرلمانية، التي مزجت ما بين أداء العمل البرلماني والانخراط في تفاصيل الهم الوطني العام، في حلة بهية قدمت نموذجاً متميزاً للعمل البرلماني المطلوب في صورته الوطنية السليمة في إطار من التوافق التام مع الأخوة النواب في الضفة الغربية وعلى رأسهم الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس.

*** هل تمكن العدو من تحقيق أهدافه من خلال تدمير مقر المجلس؟**

على العكس من ذلك زادنا عزيمة وإصراراً في أداء واجبنا، لأن أصحاب المشروع الإسلامي لم ولن

هدم المباني لا يهدم الإرادة

..وعملا لا يقف عند حدود

الأبنية والمكاتب

يقفوا عند حدود المكان والأبنية والمكاتب، فالعمل لم ينقطع وكل نائب كان يمارس عمله من مكانه، والنائب الشهيد سعيد صيام، رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، ووزير الداخلية السابق رحمه الله، استشهد وهو على رأس عمله، وكان يدير المعركة من وسط الميدان ولقي ربه وهو كذلك، ومع مرور عامين على قصف المجلس التشريعي جدير بالذكر أنه ما زال يعمل وبكل قوة في أداء المهمة الملقة على عاتقه.

*** هل هناك إجراءات أو خطوات اتخذها المجلس التشريعي للملاحقة الاحتلال على الصعيد القانوني والدولي إثر جرائمه خلال الحرب على غزة؟**

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أنهم أداروا المجلس التشريعي خلال المرحلة الماضية بجدارة واقتدار، وقدموا نموذجاً برلمانيا رائداً على أساس وطني، مشدداً في الوقت نفسه على أن "التشريعي" استل على كافة أشكال الحصار والقصف والدمار.

وأوضح بحر في حوار مع "البرلمان" أن هدم المباني لا يهدم الإرادة، وأن عملهم لا يقف عند حدود الأبنية والمكاتب.

وقال بحر إن الحرب الصهيونية على قطاع غزة فشلت تماماً في تحقيق أهدافها، وأن كافة محاولات إسقاط المجلس التشريعي الفلسطيني والشرعية المنتخبة قد سقطت، مضيفاً أن الاحتلال ارتكب جرائم حرب منظمة بغزة، إلا أنه فشل في إنهاء حكم حركة "حماس"، والقضاء على المقاومة، ولم يتمكن من تحرير شاليط.

وفيما يلي نص الحوار:

*** نعيش حالياً ذكرى الحرب الصهيونية التي شنت على غزة.. ماذا تقولون في هذه المناسبة؟**

- لقد كانت حرب غزة تجربة قاسية للاحتلال الصهيوني، لأن التفاف شعبنا الفلسطيني العظيم حول المقاومة الباسلة التي دافعت عن الأرض والكرامة كان له الأثر العظيم في إفشال الأهداف الصهيونية، وفي ثباتنا وصمودنا أمام آلة الحرب الصهيونية التي دمرت المباني السكنية والمدنية وقتلت النساء والأطفال، ولكنها لم تقتل روح الإرادة والنصر والتحرير لدى أبناء شعبنا الفلسطيني.

لقد كان الهدف الأساسي للاحتلال من الحرب هو القضاء على حركة "حماس" وحكمها في غزة، وكذلك القضاء على المقاومة، وتحرير شاليط، لكن "حماس" ما زلت مازالت تقود المقاومة والحكم في قطاع غزة، وتخدم أبناء شعبنا الفلسطيني، الذي يلتف حولها ويساند قراراتها. كما أن المقاومة تزداد قوة ومناعة، وشاليط ما يزال في قبضة المقاومة، إذن الاحتلال لم يحقق أيًا من أهدافه بل اندحر مهزوماً مقهوراً.

*** ما الذي استهدفه الاحتلال من خلال قصف وتدمير مقر المجلس التشريعي؟**

المجلس التشريعي هو رمز السيادة الفلسطينية، وعنوان الشرعية، فأراد الاحتلال من خلال هدم مقر المجلس التشريعي بتاريخ ١-٢٠٠٩ تعطيل عمل المجلس، وإنهاء معلم السيادة التشريعية وخلق فوضى في غزة، وذلك بعد قصف مقرات الأجهزة الأمنية والوزارات المدنية، وكان الاحتلال يريد أن يوصل رسالة لنا يقول: لن نقبل بمجلس تشريعي غالبية حماس يحمي مشروع المقاومة الفلسطينية.



لقد فرّ الجنرال

النائب / فتحي قرعاوي

في أحد أيام ربيع عام ١٩٨٠ كنا في رحلة كشفية مع طلبة الجامعة الأردنية إلى منطقة جرش كان معنا ضمن هذه الرحلة المرحوم بإذن الله فضيلة الدكتور الشيخ عبد الله عزام، وكانت الجموع في هذه الرحلة قد انطلقت في مسيرة كشفية طويلة سيراً على الأقدام، وفجأة أوقف الشيخ عبد الله عزام المسيرة ليلعل على أحد المشاهد التي رآها، فقد رأى أحد الطلاب المشاركين في المسيرة يحمل عصاً وكل ما مرّ على نبته (خرفيش) ذلك النبات المعروف في بلادنا قام بتحطيمه وتكسيره، فعلق الشيخ قائلاً «لقد رأيت فلان يفعل كذا وكذا بعصاه الصغيرة، والله إن عروش الطغاة والظالمين في بلاد الإسلام لهي أهون على الله من عرق (الخرفيش) هذا الذي يتكسر بمجرد ضربه بعصا صغيرة كهذه».

وأخيراً فر الجنرال زين العابدين بن علي صاحب السطوة والهيل والهيلمان الذي ملأ أرض تونس خوفاً ورعباً وحولها إلى مقاطعات خاصة له ولذويه وأصهاره ومقربيه وأجهزته رافعاً بذلك شعار فرعون الأول (ما أريكم إلا ما أرى ولا أهديكم إلا سبيل الرشاد)، ورغم أن الأمر في تونس لا زال محفوظاً بالمخاطر رغم فرار بن علي بحاجة إلى التريث وعدم التسرع حتى يتم اقتلاع آثار تلك المرحلة البائسة من جذورها فمشرات آلاف التونسيين لا زالوا في المنافي بين باريس ولندن وإسبانيا فراراً من بطش هذا الطاغوت ومثلهم من الآلاف المؤلفة من جيوش العاطلين عن العمل لا زالت تجوب شوارع تونس لا تلوي على شيء ولا تجد من يغيثها.

لقد أعلن بن علي الحرب على الفضيلة وعلى الدين فلا يسمح من شعائر الدين إلا ما يراه هذا الطاغوت مقبولا. لديه لقد تعددت الأجهزة المدعومة بالقوانين الجائرة على تراث الأمة فالحجاب الشرعي ممنوع إلا من خلال شروط معينة وتعدّد الزوجات جريمة يعاقب عليها القانون وتكفل الأجهزة الأمنية بقمع مرتكبها في حين إن عدد الخليلات لا يتعارض مع القانون. إن اقتلاع طاغية يمثل حجم بن علي يعد إنجازاً عظيماً ما كان ليأتي لو لا هذه الجرة ثم وحدة الشارع التي تحلّى بها الشعب التونسي ثم الوفاء للدماء الزكية التي سالت.

إن ما جرى في تونس إنما هو رسالة واضحة المعالم وذات مغزى كبير إلى كل الذين يشكون في قدرة الشعوب على التغيير وإلى الذين يسقطون معادلة الشعوب من حسابهم طائنين أنهم (مانعتهم أجهزتهم وعنادهم من الله) لقد ظن هؤلاء أنهم في مأمن وأن أميركا وفرنسا وربما الغرب كله وإسرائيل سيتحركون لحمايتهم من بطش شعوبهم فخاب أملهم. إن ما جرى في تونس من قدرة الشعوب على التغيير في زمن قياسي لا يتعدى الأيام القليلة يرسل رسالة واضحة إلى كل ذي لب أن يراجع حساباته وأن الشعوب قد نفذ صبرها وما عادت تحتمل ولا بد لها أن تنفث هذا الغضب في يوم من الأيام وليشرب الظلمة الذين راهنوا على نصرة دول الخارج لهم من نفس الكأس الذي أسقوا منه شعوبهم، لقد قالت كوندوليزا رايس بعد الانتخابات الفلسطينية: «لم أكن أتوقع أن تكون الشعوب تكره قيادتها إلى هذه الدرجة». لقد تركت فرنسا مستعمرتها السابقة في حالة من الغليان ولم تصنع لها شيئا لا في الجانب الاقتصادي ولا السياسي، لقد بقيت طائرة بن علي تحوم لساعات في الأجواء الفرنسية دون أن يسمح لها أن تهبط في مطار باريس أو أن ينزل على الأرض الفرنسية حتى للاستراحة، ألا فليقرأ الطواغيت هذه الرسالة جيداً ذلك أن الذين يخونون شعوبهم ويقتلونهم في الشوارع فلا خير فيهم لأحد.

إن على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والذي ساند الظلم والطغيان وساهم في مأساة الشعب الفلسطيني وسرق إنجازاته ومنعه من تحقيق رغباته في الإصلاح والتغير أن يصحح الأخطاء بل والجرائم التي اقترها بحق الشعب الفلسطيني وذلك برفع الحصار عنه وإعطائه حقه في ممارسة الديمقراطية التي اختارها عندما انتخب حركة حماس التي فازت بأكثر عدد من الأصوات. إن استخدام شركة (بلاك ووتر) رسالة واضحة للشعب الفلسطيني أن الإدارة الأمريكية مصرة على أخطائها بل وجرأتها بحقه. إن تصدع ثقافة الخوف في جدار صمت الشعوب الطويل مؤذن بفجر جديد لحرية شعوب المنطقة العربية، ولقد كتب الأستاذ فهمي هويدي مقالا بداية هذا الشهر تحت عنوان (تونس تحذركم) حيث يقول: «إن ما حدث في تونس لا يهمننا فقط لأنه حاصل في قطر عربي شقيق يحزننا أي بلاء ينزل به، ولكنه يعنيننا أيضاً أنه يبعث إلى عناوين عربية عدة برسائل ينبغي أن نقرأ بعناية»، خلاصة الرسالة أن الاستبداد إذا كان أريد به حماية أي نظام فإنه قد يطيل من عمره، لكنه لا يضمن له البقاء والاستمرار مهما طال أجله، ولذلك كان عنوان مقال للسيد عبد الباري عطوان (انتفاضة كرامة لا انتفاضة خبز) فكرامة شعوب المنطقة ما كانت مهانة كما هي اليوم. إن أخطر ما تمر به الدكتاتوريات في شرقنا العربي فهي برغم أنها مهترزة ومهترئة ومكشوفة، فالخطورة تكمن أنها تهرب من شعوبها إلى الحزن الإسرائيلي والأمريكي. إن الإراهاصات كلها تشير إلى أن عهد الشعوب قد بدأ وأن المنطقة العربية كلها مقبلة على مرحلة جديدة ولذلك أن الألوان للأنظمة والقيادات خاصة التي أدت شعوبها ووغت في دماؤها وسلطت على هذه الشعوب أجهزتها تجلد ظهورهم في الصباح والمساء وتلاحق أنفاسهم وتسرق اللقمة من بين أيديهم أن تسرع إلى الرحيل فقد باتوا مكشوفين فالشعوب تتوثب وتتهيأ لمرحلة أخرى بعد مرحلة تونس.. إن ما جرى في تونس مثال حي لا زال مثالا للعيان رغم قلة حيلة الشعوب فهل يعتبر المعبرون؟!

من وحي آية

من يلي في السقوط ابن علي
ممن لا زال فوق الأعناق يعتلي؟!

النائب / د. يونس الأسطل



(وَأَحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفِّهِ عَلَى مَا أُنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا) (الكهف:٤٢، ٤٣)

تمكن الشعب التونسي من أن يتنفس الصعداء بعد خمسين سنة من التغريب، قضى ما نأف على نصفها تحت سوط بورقية، ثم سلخ ثلاثاً وعشرين سنة مريرة تحت سيف زين العابدين بن علي، والقاسم المشترك بين الاثنين، على الرغم من أن الثاني قد أزاح الأول، أو أطاح به في انقلاب أبيض، أن كلا منهما كان مؤمناً بوجوب تقريب تونس؛ حتى تصبح الحياة فيها نموذجاً لمنطق الحياة في باريس، ومعظم أوروبا، مع ضرورة محاربة مظاهر التدين، إلى درجة منع رفع الأذان في مكبرات الصوت في المساجد؛ بحجة أنه نوع من التلوث السمعي، ومنع المحجبات من دخول الجامعات، وكل ما يعود للحكومة من مؤسسات، وإطلاق العنان للمومسات، وغير ذلك من السيئات.

ولم يكن كثيرٌ من الشعوب أحسن حالاً من التونسيين بفارق ملموس، فالكُل في الهمّ سواء، ومن هنا حاولت بعض الشعوب أن تحاكي شرارة تلك الثورة، فأقدم أكثر من شخص في بعض الدول العربية على إشعال النار في أجسادهم؛ لعل ذلك يكون سبباً في هروب الطاغية، وحصول التغيير، ولو في النصاب اليسير، ومع أنني لا أجزى لأحد أن يقتل نفسه أبداً إلا لضرورة العمليات الاستشهادية، عندما تنحصر النكاية بالعدو فيها؛ فإن القتل للنفس في غير الجهاد موجب للخلود في النار؛ فلا تيأسوا من رُوح الله؛ فإنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون، كما لا يقنط من رحمة ربه إلا الضالون، ومع ذلك فإنني أرجو لأولئك المحترقين أن يغفر الله لهم اجتهادهم.

فإذا التفتنا إلى آية الكهف وجدناها تتحدث عن مصير صاحب الجنيتين؛ ذلك أن هناك صاحبين، أعطى الله أحدهما جنتين من أعناب، وحفظناهما بنخل، وجعلنا بينهما زرعاً، كما يقول ربنا تبارك وتعالى، وقد آتت كلتا الجنيتين أكلها، ولم تظلم منه شيئاً، فقد جاء ثمرها وثمرها كاملاً غير منقوص، وفَجَّرَ الله جل وعلا بينهما نهراً، وجعل لذلك الرجل أنواعاً أخرى من الأموال والاستثمار، فاعْتَرَّ بكل ذلك، فقال: ما أظن أن تبيدَ هذه أبداً، وما أظن الساعة قائمة، وعلى فرض حصول البعث والنشور؛ فإن ما ينتظرني هناك من النعمة خيرٌ من هاتين الجنيتين، فقد استدل بالعطاء الدنيوي على الرضوان الإلهي، وهذا ديدنُ المشركين، فهم الذين يقولون: نحن أكثر أموالاً وأولاداً، وما نحن بمعتدين، ويقول أحدهم إذا أذاقه الله نعمة بعد ضراء مسته: هذا لي، وما أظن الساعة قائمة، ولئن رجعتُ إلى ربي؛ إن لي عنده لحُسنى، وأما الآخر فقد آتاه الله العلم والإيمان، فما كان منه إلا أن عاتب صاحبه على الإلحاد في الله، وجود اليوم الآخر، ثم صدع بإيمانه بالله وحده، وكَفَّرَ بما كانوا به يشركون، وأضاف: إن صاحبه إذا كان قد تفاخر عليه بكثرة المال والولد، فليعلم أنه قد أوتي الإيمان، وهو خير من جنتي صاحبه، كما يرجو أن يكون من أهل الجنة في الآخرة، كما تأمل في الله أن يهلك تلكما الجنيتين؛ بأن يرسل عليهما وابلأ من المطر فيغرقهما بكفره، وتصبح صعيداً لثقا أو أن يصبح الماء فيهما غوراً، فلن يستطيع له طلباً.

وقد أخبر سبحانه أنه قد أهلك ثمره وأمواله جزاء كفره وجوده، فلما أصبحت خاويةً على عروشها جعل يُقَلِّبُ كَفِّهِ ندماً على ما أنفق فيها، وحسرة على ما فاتته من متاعها، ويتمنى أن لو كان مؤمناً، فلم يشرك بربه أحداً، وقد ذهبت أمواله كما ذهبت كنوزُ قارون، ولم تكن لأيٍ منهما فتنة ينصرونه من دون الله، وما كان منتصراً، ولأت ساعة مندم.

هكذا هي الدنيا، تقول لأهلها: حذارِ حذارِ من بطشي وفتنكي، فلا يَغُرُّكُمْ مني ابتسَامٌ، فقولِي مُضْحِكٌ، والفضل مُبْكِي، وَمَنْ سَرَهَ زمن ساءته أزمان، فما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عند الله زُلْفَى؛ إلا مَنْ آمَنَ وعمل صالحاً، فاولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا، وهم في الغرفات آمنون، وهل يحسب الذين كفروا أن ما يمدهم الله به من مال وبين يسارع لهم في الخيرات؟!، إنما يملئ لهم ليزدادوا إثماً، وإنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار، مسرعين إلى الحشر، مطاطني رؤوسهم، لا تُغمض أعينهم، وأفندتهم فارغة من شدة الأهوال، إلا من التفكير في نجاة نفسه، وأنَّى لهم التناوش من مكان بعيد؟!.

إن ابن عليّ التونسي بل المتعوسسي كان يظن أن يظل في السلطة مدى الحياة أسوةً بمعظم الملوك وألّ عماء العرب، ومحاكاة لصاحب الجنتين، وبكثير من المتألهين في الحكم، ولو كانوا يعقلون لانتعظوا بغيرهم، ولأيقنوا أنها لو دامت لغيرهم ما وصلت إليهم، ومهما طال الزمن فإنهم عنها مرتحلون، ولسوف يُسألون: كم لبثتم في الأرض عدد سنين؟!، ويكون جوابهم: لبثنا يوماً أو بعض يوم، فاسأل العادين، وعندئذ يقال لهم: فادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها، واليوم ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا، فذوقوا مسّ سقر، ولو أن لكل نفس ظلمت ما في الأرض جميعاً ومثله معه لافتدوا به من سوء العذاب يوم القيامة، وبدأ لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون؛ فإن يصبروا فالثائر متوئ لهم، وإن يستعجبوا فما هم من المُعتبين، ما لم يكونوا في الدنيا أمثال أصحاب الجنة في سورة القلم التي أصبحت كالصرير؛ لعزمهم على حرمان المساكين، وكان عاقبة أصحابها أن قالوا: يا ويلنا إنا كنا طاغين، عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها؛ إنا إلى ربنا راغبون.

إنه من المفيد أن أشير إلى تزامن هُوي ابن عليّ في وادٍ سحيق مع كَبْكِيّة الحكومة اللبنانية، ويتساءل الناس: من الذي عليه الدُورُ في الصَّغار والبُوار أمام زحوف الأحرار؟!، مع اليقين بأن هذا مصير الجميع، والقضية مسألة وقت، فهل يَعوَن هذا القَدْرُ الرباني فيهم، فيكونوا كَبْلَقِيسَ التي قالت: ربِّ إني ظلمتُ نفسي، واسلمتُ مع سليمانَ لله ربِّ العالمين، أم على قلوب أفعالها؟!

إن غداً لناظره قريب

نواب الضفة: الحياة البرلمانية بالضفة

شهدت ازدواجية الاستهداف من الاحتلال وسلطة فتح

رومانين للتحقيق والمقابلة، كما اعتقلت (١٣) من أبناء النواب وأقاربهم.

وتابع البيان: "لم تسلم مكاتبنا أيضاً من الاعتداءات والانتهاكات المتكررة في سبيل المضايقة على عملنا، حيث اعتقلت الأجهزة (١١) موظفاً من موظفي المكاتب في كافة مدن الضفة، وقدمت واحداً منهم للمحاكمة أمام محاكم السلطة العسكرية في رام الله".

وطالب النواب المؤسسات والجمعيات الحقوقية ونواب المجلس التشريعي من الكتل الأخرى، بضرورة استنكار ورفض مثل هذه الأعمال، داعين السلطة لضرورة ملاحقة ومتابعة مرتكبي هذه الاعتداءات والمضايقات، وتقديمهم للمحاكمة، والحد من الاستمرار بهذا الحال الذي لا يخدم سوى الاحتلال الصهيوني ولا يأتي على الشعب إلا بالويلات ومزيداً من الانقسام والتباعد والفرقة، متمنين أن يكون هذا العام عام وحدة وتحرير للأرض والقدس، وتحقيق حلم الشعب بالذولة.

اتخاذ قرار جائر بحق (٣) نواب بالإبعاد عن مدينة القدس وهم: محمد أبو طير، أحمد عطون ومحمد طوطح".

وأكد التقرير على "أن النواب ومكاتبهم وحتى عائلاتهم وأقربائهم لم يسلموا جميعاً من اعتداءات الأجهزة الأمنية لسلطة رام الله، حيث توزعت بين المضايقات والاعتداءات بين الاختطاف والتهديد بالاختطاف، ومداومة المنازل بعد منتصف الليل لحجج واهية، ولا أساس لها من الصحة والصدق، واستدعاء زوجات النواب للتحقيق، واختطاف الأبناء والأقارب، وكذلك الموظفين في مكاتب النواب".

وأوضح النواب أن اعتداءات أجهزة سلطة فتح خلال عام ٢٠١٠ شملت اعتقال النائب م. عبد الرحمن زيدان ومعاملته بطريقة سيئة للغاية، بعد اقتحام بيته وترويع عائلته، وكذلك مداومة (١١) منزل لا من منازل النواب، بينما هدّدت نفس الأجهزة (٧) نواب بالاعتقال، واستدعت زوجة النائب علي

اعتبر كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية أن عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١ شهد ازدواجية في استهدافهم وعائلاتهم ومكاتبهم من قبل الاحتلال الصهيوني والأجهزة الأمنية التابعة لسلطة فتح بكافة أرجاء الضفة المحتلة، مؤكدين وقوع (١١٢) مخالفة واعتداء بحق النواب وعائلاتهم من قبل السلطة والاحتلال على حد سواء.

وأشار النواب في تقرير صدر عنهم الأربعاء (١٢-١) إلى أن الاعتداءات والمضايقات خلال العام ٢٠١٠ من قبل الاحتلال الصهيوني توزعت بين اعتقال (٦) نواب: وهم د. محمود الرمحي، محمد أبو جحيشة، د. حاتم قفيشة، خليل ربيعي، ونايف الرجوب، و د. عمر عبد الرازق، بينما داهمت منازل (٩) من النواب وسلمت بعضهم بلاغات للمقابلة، عوضاً عن اختطاف أبناء عديد من النواب.

وأضاف: "كما تم تقديم (٥) نواب للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية الصهيونية، عوضاً عن

أكد أن قضيتهم مطروحة على أجندة «التشريعي» والحكومة وحماس

د. بحر يؤكد للاتحاد العام لنقابات عمال

فلسطين دعم «التشريعي» للعمال وقضيتهم العادلة

جزئياً من معاناة العمال، ملفتا إلى أن المجلس يدعم بشكل كامل ويتبنى مطالب الاتحاد العامل للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الهادف للتحفيف من معاناتهم وضمان عيش كريم لهم.

وفي نهاية اللقاء أهدى الوفد النقابي درع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين للدكتور بحر تكريماً لجهوده ودوره في دعم صمود عمال فلسطين والعمل لمساعدتهم من خلال جميع الأطر الرسمية والشعبية.

البطالة في فلسطين، مشدداً على أنه من واجب المجلس التشريعي الوقوف إلى جانب العمال لإيجاد آلية لمساعدتهم خاصة في ظل الحصار المفروض على القطاع منذ ما يزيد عن أربع أعوام، ومنع إدخال مواد البناء والمواد الخام لتشغيل المصانع التي كانت تشغل عددا كبيرا من العمال الذين أصبحوا اليوم عاطلين عن العمل.

وأوضح أن برنامج تشغيل العمال على بند البطالة المؤقتة الذي تتبناه الحكومة يخفف

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وفدا يمثل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين برئاسة نقيب العمال سامي العمصي لمناقشة وبحث سبل دعم العمال الفلسطينيين، وذلك في مقر المجلس بغزة.

وأكد بحر للوفد النقابي أن ملف العمال مطروح بقوة على أجندة المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية وحركة حماس للخروج بحل ينهي معاناتهم وخفف من نسبة

رئاسة التشريعي تستهجن صمت المجتمع الدولي

على الجريمة الصهيونية المتواصلة بحق النواب الفلسطينيين المنتخبين

اختطاف ابن النائب عزام سلهب وابن النائب ماهر بدر.

ونوه بحر إلى فشل سياسة إعادة اختطاف النواب كما كل الإجراءات والمخططات السابقة التي استهدفت تطويع الفلسطينيين للقبول بالأمر الواقع المهين، وإجبارهم على التخلي عن حقوقهم وثوابتهم الوطنية.

وأضاف بحر أن الحرب الشرسة التي يشنها الاحتلال الصهيوني ضد حماس وقوى المقاومة على أرض الضفة لن تفلح في تفريغ الضفة من قياداتها ورموزها المقاومة، ولن تتمكن من كسر الإرادة الحرة لقوى المقاومة التي سبتقى على عهدها مع أبناء شعبها، ولن تتنازل عن ذرة من الحقوق والثواب الوطنية الفلسطينية مهما بلغت المحن والتحديات.

واحد وقيم الدنيا ولا يقعدھا ثم يصمت صمت القبور حيال الجرائم الصهيونية باختطاف النواب الفلسطينيين المنتخبين فضلا عن آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال؟.

وأكد بحر أن اختطاف النواب يستهدف تعطيل عمل المجلس التشريعي، وتقويض النظام السياسي الفلسطيني، مشدداً على أن سياسة إعادة اختطاف النواب والحملة الأمنية الصهيونية على قيادات وكوادر حماس في الضفة تأتي في سياق حملة رسمية مبرمجة، صهيونيا، لاستئصال حماس من الضفة الغربية وضرب تواجدھا وحضورھا ومقدراتھا هناك.

كما ولم يقتصر الأمر على اختطاف النواب بل طال عدد من أبنائهم والذين كان آخرهم

أدانت رئاسة المجلس التشريعي قيام الاحتلال بإعادة اختطاف النائب عمر عبد الرازق فجر أمس الثلاثاء، مستهجنات صمت المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية على استمرار اختطاف النواب الذين يملكون شرعية دستورية وحصانة برلمانية كاملة حسب القوانين والمواثيق الدولية.

واعتبر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في بيان صحفي الأربعاء (١٢-١) تجاهل المجتمع الدولي لمعانسة النواب والجريمة الصهيونية المتواصلة بحقهم نفاقاً سياسياً غير مسبوق، وتجسيدا لحالة الازدواجية المقيتة التي تجترحها السياسة الدولية الراهنة تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، متسائلاً: "لماذا يتحرك المجتمع الدولي من أجل أسير صهيوني

«المقاومة قادرة على الدفاع عن شعبنا ومقدراته»

د. بحر: التصعيد العسكري الصهيوني

يعبر عن حجم الأزمة والإفلاس الذي تعاني منه حكومة الاحتلال

سيجرون أذيال الخيبة والخسران في نهاية المطاف، ولن يحصدوا من وراء أي عدوان إلا مزيداً من إيمان الفلسطينيين بعادلة قضيتهم، ومزيداً من تجذّرهم في أرضهم، ومزيداً من الوحدة والتماسك الداخلي والاستعداد لمواجهة كل التحديات مهما كان الثمن.

وأوضح بحر أن الآلة العسكرية الصهيونية قد تقتل وتدمر وتخرب إلا أنها لا تستطيع أن تكسر الإرادة أو توهن العزم أو تنال من تمسك شعبنا بحقوقه الوطنية وثوابته المشروعة.

غزة يستهدف خلق ذرائع ومبررات لاستهداف غزة الصامدة وأهلها المرابطين ومقاومتها الباسلة، ومحاولة مكشوفة لتسخين الجبهة الميدانية بما يتناسب مع المخططات الحاقدة التي يجري الإعداد لها صهيونيا منذ انتهاء حرب الفرقان نهاية يناير ٢٠٠٩م.

وشدد بحر على أن الصهاينة لن يجدوا حال قيامهم بأي عدوان ضد القطاع من شعبنا إلا كل ثبات وصبر وصمود، ولن يجدوا من مقاومته إلا كل إباء واستبسال، مؤكداً أن الصهاينة

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن المقاومة الفلسطينية باتت أكثر قوة واستعداداً لصد العدوان والدفاع عن شعبنا الفلسطيني ومقدراته الوطنية، وأكثر قدرة على إيلام العدو الصهيوني من أي وقت مضى، واصفاً تهديدات الاحتلال بأنها عبثية وتعبير عن حجم الأزمة الداخلية والخارجية وحال الإفلاس الذي تعاني منه حكومة الاحتلال. وأشار بحر في بيان صحفي الاثنين (١٠-١) إلى أن التصعيد العسكري الصهيوني الأخير ضد قطاع

فلسطينيو الضفة.. شواخص متحركة في دائرة الاستهداف

"بلاك ووتر".."فتح" والاحتلال وأمريكا في مواجهة الشعب الفلسطيني



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

اختطاف ثورة

ما يجري على الأرض التونسية الشقيقة لا يبشر بخير، وينبئ عن محاولات سافرة لطمس المنجز التونسي الكبير، وتجاوز الإرادة الشعبية العارمة التي أطاحت برأس الظلم والفساد والطغيان. المؤشرات التي يرسمها الواقع التونسي الراهن عقب تشكيل الحكومة الجديدة التي حاولوا وسموها بالضفة الوطنية، تدل على تدوير وظيفي في الطبقة الحاكمة هناك ليس أكثر، وتغيير في المواقع والمسئوليات الحاكمة التي رزحت تونس تحت نير قهرها وتسلطها عقوداً من الزمن.

من الصعب على الشعب التونسي الذي اجترح ألوان المعاناة وقدم أشكال التضحيات استسهال العبث المتفاعل حالياً في مستويات السياسة التونسية العليا الذي يجري بتنسيق وطيد وتوجيه مباشر من دوائر الغرب المتربصة والأنظمة العربية المرتجفة.

ولس رأس النظام لكن بنية النظام لم تذهب بعد، وها هم ركائزه يتولون قمة المراكز السياسية والأمنية الحساسة ضمن التشكيل الوزاري، ويعيدون استنساخ ذات التجربة الغابرة الفاقعة التي ملّ منها الشعب التونسي إلى درجة «القرع» والانفجار.

منذ الانتفاضة التونسية المباركة سمعنا عن انفتاح سياسي كامل، وتعهد صارم بإشاعة الحريات المختلفة، ودعوة للسامية والأحزاب لممارسة عملها بكل أريحية، إلا أن معطيات الواقع تضع كل الوعود والتعهدات في إطار الحذر والتشكيك.

الشيخ راشد زعيم حركة النهضة التونسية المعارضة يمثل حركة ذات رصيد وجذور شعبية، حركة كابدت الكثير في عهد الطاغيتين: بورقيبة وبن علي، وهجر عدد كبير من أبنائها إلى دول المنافي والشتات، ومنذ ٢٣ عاماً يعيش منفياً في الخارج.

من الطبيعي أن يعود الغنوشي أدراجة اليوم إلى بلده إثر ثورة الياسمين، لكن محمد الغنوشي رئيس آخر حكومة في عهد الرئيس المخلوع ورئيس الحكومة الجديدة رفض الإقرار بحق الشيخ الغنوشي في العودة إلا بعد صدور عفو وطني عام خلال المرحلة المقبلة.

الدستور التونسي يشكل عائقاً آخر في وجه الإدارة الشعبية التونسية ومنجزاتها الرائعة، فقد صيغت بنوده على أساس إقصائي بحث كي يعمر الطاغية وزبائيتها إلى أبد الأبد بعيداً عن أي تعددية سياسية أو مشاركة وطنية حقيقية.

قناعتنا الأكيدة أن الشعب التونسي العظيم لن يسمح بامتهان إرادته من جديد، وأن انتفاضته لن تقف عند حد قبول الوضع القائم الذي تفوح منه رائحة التواطؤ المفضوح، إقليمياً ودولياً.

ثورة الياسمين ستبقى تظلل التونسيين حتى تحقيق آمالهم وتلبية طموحاتهم المشروعة. هكذا يتراءى لنا المشهد التونسي الراهن الممتزج بفيوض الدماء وإرادة التحدي والإصرار منقطع النظير.

النائب حمدان: شعبنا يرفض هذه الشركة سيئة السمعة والصيت.. وحياة شعبنا ومصالحه أمام خطر داهم



النائب م. الأشقر: منزلق سلطوي خطير.. وأحذر «فتح» من مغبة الذهاب بعيداً في أعمالها اللاوطنية



وأكد النائبان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" على رفض شعبنا الفلسطيني لهذه الشركة سيئة الصيت والسمعة، معتبرين ذلك انحرافاً بالغاً لحركة فتح وأجهزتها الأمنية.

حذر نائبان في المجلس التشريعي سلطنة رام الله وحركة فتح من مغبة السماح بعمل شركة "بلاك ووتر" الأمنية الأمريكية في الضفة الغربية، مؤكدين على أن شعبنا ومصالحه أمام خطر داهم.

خطر بالغ

وحذر النائب حمدان من قيام شركة "بلاك ووتر" الأمنية بعمل مع سلطة فتح من خلال تدريب عناصرها وحماية بعض منشآتها والتدخل في الشأن الأمني الفلسطيني الداخلي كما فعلت في العراق حيث ألحقت ضرراً كبيراً بالمصالح العراقية وعرضت حياة العراقيين للموت في كثير من الأحيان دون رقيب أو محاسبة. وتابع: "الأصل أن تقوم الأجهزة الأمنية للسلطة بحماية الشخصيات الدولية، لكن إن كانت ستؤدي دوراً كما في العراق فلا أحد يمكنه أن يقبل ذلك".

رفض شعبي

بدوره أكد النائب فضل حمدان على رفض شعبنا لمثل هذه الشركات سيئة الصيت والسمعة في عدد من البلدان التي عملت فيها، ملفتاً إلى أن طبيعة عمل الشركة الأمنية مازال حتى الآن يلفه الغموض. وأضاف: "يجب أن نعرف من استقدمت الشركة في الضفة الغربية، وهل وافقت السلطة على ذلك؟ وهل لها ولاية ضمن دائرة الاحتلال على الموافقة من عدم الموافقة؟".

تبعية أمنية خارجية

فقد أكد النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي أن استقدام شركة بلاك ووتر للعمل في الضفة الغربية بحجج شتى يعد شكلاً من أشكال التبعية الأمنية الخارجية والتنسيق الأمني مع مؤسسات أجنبية أخرى ونزاعاً للثقة بين قادة الأجهزة الأمنية هناك. ولفت النائب الأشقر إلى أن هذه الخطوة تعد دليلاً على أن من ينسقون أمنياً خرجوا عن دورهم ووظائفهم وبدأوا العمل مع الاحتلال بشكل مباشر، مشيراً إلى أن مسئول السلطة باتوا لا يثقون بالأجهزة الأمنية خاصة بعد ما حدث من صراع في الفترة الأخيرة بين محمد دحلان ومحمود عباس، موضحاً أن ما يقارب ١٥٠٠ من عناصر الأجهزة الأمنية التابعة لمحمود عباس ويمتلكون ما يقارب ١٥٠٠ قطعة سلاح أصبحوا يتبعون الآن محمد دحلان.

انحراف خطير

وأشعل النائب الأشقر الضوء الأحمر في وجه المسار الخطير للغاية الذي تنزلق إليه السلطة من خلال التعاون مع شركات أمنية أمريكية، محذراً حركة فتح من مغبة الذهاب بعيداً في هذه الأعمال غير الوطنية. وأوضح أن خطورة هؤلاء المرتزقة من الشركات الأمنية تأتي من أنهم لا تحكمهم أخلاق ولا قوانين، وأنهم سيتعاملون مع أبناء شعبنا كشواخص يطلقون عليها النيران، وأنهم

د. أبو حلبية يشارك في المؤتمر العالمي لنصرة القدس بتركيا

شارك د. أحمد أبو حلبية مقرر لجنة القدس في المجلس التشريعي في فعاليات مؤتمر الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين المقام الذي أقيم في تركيا مؤخراً. وبين أبو حلبية أن هذا المؤتمر يجمع المؤسسات العاملة لأجل القدس من جميع الفئات والتوجهات السياسية والدينية من العالم العربي وخارجه. وشارك د. أبو حلبية بثلاث لجان في هذا المؤتمر، وهي لجنة العلماء من أجل فلسطين والقدس، كما شارك في لجنة الصياغة للبيان الختامي، ولجنة رواد القدس. وأوضح أن البيان الختامي تناول قضية الأسرى الفلسطينيين خاصة في القدس، كما أكد على

تحریم الاعتقال السياسي إضافة إلى مفاهيم تتعلق بالضفة وغزة والقدس. والتقى النائب أبو حلبية على هامش المؤتمر بعدد كبير من الوفود العربية والدولية منها وفد دولة قطر والجزائر وسوريا ومصر وماليزيا واندونيسيا. كما وصف أبو حلبية قرارات البيان الختامي للمؤتمر بالقوية، مطالباً بضرورة تفعيلها في أسرع وقت ممكن، مشيراً إلى أنه تم حشد عدد كبير من المؤسسات تزيد عن ١٥٠ مؤسسة لنصرة قضية القدس والأقصى وفلسطين من خلال اللجان التخصصية. إلى ذلك وصل أبو حلبية إلى المغرب أمس للمشاركة في المؤتمر الدولي لنصرة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.



وفد يمثل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في زيارة للمجلس التشريعي



نواب ووزراء وشخصيات فلسطينية تشارك في اعتصام تضامني نظمه التشريعي مع النواب المقدسيين المهجرين بالإبعاد



قيادة حركة الأحرار تهدي المجلس التشريعي صورة تذكارية للشهيد النائب سعيد صيام في الذكرى الثانية لاستشهاده